دولـــــــة فلسطـــــــين
الأمانة العامة لمجلس الوزراء
مكتب السياسات والتخطيط

الخطة الحكومية
(المحافظات الجنوبية)
للعام 2022م

فهرس المحتويات

تقديـــــــم 3
1.1 كلمة رئيس متابعة العمل الحكومي: 3
1.2 كلمة الأمين العام لمجلس الوزراء: 4
ملخص تنفيذي 5
الباب الأول: الإطار العام للخطة الحكومية للعام 2022م: 8
1.1 تعريفات ومصطلحات: 8
1.2 أهمية إعداد الخطة الحكومة: 10
1.3 الإطار الاستراتيجي العام للأعوام 2024/2022م 10
1.4 ضوابط إعداد الخطة الحكومة للعام 2022م 14
1.5 منهجية إعداد الخطة الحكومية للعام 2022م 14
1.6 منهجية المتابعة والتقييم 20
الباب الثاني: تحليل واقع العمل الحكومي والمؤشرات: 22
2.1 تحليل واقع العمل الحكومي: 22
2.2 مؤشرات الدوائر الحكومية للأعوام 2021/2020م. 33
الباب الثالث: الإطار العام للموازنة العامة 2022-2024م: 50
3.1 تمهيد: 50
3.2 أولاً: الإطار الاقتصادي الكلي: 50
3.3 ثانياً: الإطار المالي متوسط المدى: 51
3.4 ثالثاً: سيناريو إعداد الموازنة العامة: 51
3.5 رابعاً: السياسات المالية العامة: 51
3.6 خامساً: أسقف الموازنة العامة لعام 2022م: 53
3.7 الملخص المالي للموازنة 2022 م: 54
الباب الرابع: الخطط التشغيلية للدوائر الحكومية للعام 2022م: 55

فهرس الجداول

جدول رقم (1): أعضاء اللجنة العليا للسياسات والتخطيط. 15
جدول رقم (2): قائمة بأسماء فريق التخطيط الحكومي. 15
جدول رقم (3): احصائيات النقل والحركة من وإلى قطاع غزة. 22
جدول رقم (4): حصيلة اعتداءات الاحتلال على المحافظات الجنوبية (قطاع غزة). 23
جدول رقم (5): ملخص الوضع الوبائي في محافظات قطاع غزة حتى نهاية العام2021م 25
جدول رقم (6): مؤشرات وزارة العمل للأعوام 2021/2020م. 33
جدول رقم (7): مؤشرات وزارة المالية للأعوام 2021/2020م. 33
جدول رقم (8): مؤشرات وزارة السياحة للأعوام 2021/2020م. 33
جدول رقم (9): مؤشرات وزارة الزراعة للأعوام 2021/2020م. 34
جدول رقم (10): مؤشرات وزارة الاقتصاد الوطني للعام 2021م. 34
جدول رقم (11): مؤشرات ديوان المظالم للأعوام 2021/2020م. 35
جدول رقم (12): مؤشرات الأمانة العامة لمجلس الوزراء للأعوام 2021/2020م. 35
جدول رقم (13): مؤشرات مكتب الشؤون الخارجية للأعوام 2021/2020م. 35
جدول رقم (14): مؤشرات المجلس الأعلى للقضاء النظامي للأعوام2021/2020م. 36
جدول رقم (15): مؤشرات النيابة العامة للأعوام2020 /2021م. 36
جدول رقم (16): مؤشرات ديوان الفتوى والتشريع للأعوام 2021/2020م. 37
جدول رقم (17): مؤشرات ديوان الموظفين العام للأعوام 2021/2020م. 37
جدول رقم (18): مؤشرات وزارة العدل للأعوام 2021/2020م. 38
جدول رقم (19): مؤشرات المكتب الإعلامي الحكومي للأعوام 2021/2020م. 38
جدول رقم (20): مؤشرات وزارة الداخلية الشق المدني للأعوام 2021/2020م. 38
جدول رقم (21): مؤشرات وزارة الداخلية الشق العسكري للأعوام 2021/2020م. 39
جدول رقم (22): مؤشرات المجلس الأعلى للرياضة للأعوام 2021/2020م. 39
جدول رقم (23): مؤشرات الهيئة العامة للشباب والثقافة للأعوام2021/2020م 40
جدول رقم (24): مؤشرات سلطة الطاقة والموارد الطبيعية للأعوام 2021/2020م. 40
جدول رقم (25): مؤشرات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للأعوام 2021/2020م. 41
جدول رقم (26): مؤشرات وزارة الأشغال العامة والإسكان للأعوام 2021/2020م. 42
جدول رقم (27): مؤشرات وزارة الحكم المحلي للأعوام 2021/2020م 43
جدول رقم (28): مؤشرات وزارة النقل والمواصلات للأعوام 2021/2020م. 43
جدول رقم (29): مؤشرات وزارة التربية والتعليم العالي للأعوام 2021/2020م. 44
جدول رقم (30): مؤشرات وزارة التنمية الاجتماعية للأعوام 2021/2020م. 45
جدول رقم (31): مؤشرات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية للأعوام 2021/2020م. 45

جدول رقم (32): مؤشرات وزارة شؤون المرأة للعام 2021م..... 46
جدول رقم (33): مؤشرات الهيئة الفلسطينية لملاحقة جرائم الاحتلال للأعوام 2021/2020م..... 46
جدول رقم (34): مؤشرات سلطة المياه وجودة البيئة للأعوام 2021/2020م. 47
جدول رقم (35): مؤشرات وزارة شؤون الأسرى والمحررين للعام2021م. 47
جدول رقم (36): مؤشرات المجلس الأعلى للقضاء الشرعي للأعوام 2021/2020م..... 48
جدول رقم (37): مؤشرات سلطة الأراضي للأعوام 2021/2020م. 48
جدول رقم (38): ملخص الايرادات المتوقعة للعام 2022م. 54
جدول رقم (39): ملخص النفقات المتوقعة للعام 2022م..... 54

تقديـــــم

1.1 كلمة رئيس متابعة العمل الحكومي

الحمد الله العليم الخلاق، الذي وزع الأدوار حســـب الطاقات والملكات التي وهبنا إياها وميز بها بعضـــنا عن بعض، والصـلاة والسـلام على نعم القائد والمخطط والمعلم خير البرية نبينا محمد بن عبد الله، عليه أفضـل الصـلاة وأتم التسـليم، ثم أما بعد: ها نحن اليوم نودع عاماً قد مضـــى بحلوه وبمره، بصـــعابه وعقباته، بإنجازاته وإخفاقاته، فالعمل والاجتهاد البشري منقوص، مهما بلغ من الدقة وتمام التخطيط وحسن التنفيذ، نودع عاماً قد قدمنا فيه كل ما نستطيع مما توفر في جعبتنا من إمكانات لهذا الشـــعب العظيم الصـــابر، رغم الصـــعاب ما انثنينا وواجهنا ووفرنا من هنا وهناك، بما يليق بالتضحيات الجسام وأهلها.

نعم ودعنا عاماً استثنائياً، ففيه امتداد واستمرار لتلك الجائحة التي عصفت بالعالم أجمع وأخضعت دول عظمي، إلا أننا لا زلنا محافظين على اسـتقرارنا بفضـل الله، بالإضـافة لعدوان غاشـم قد نال من ممتلكاتنا ومقدراتنا ومصـادرنا، إلا أننا تخطينا ذلك بنجاح محمود وبمعية إلهية قد كانت ولا زالت حاضـرة، ولا زالت المحاولات مسـتمرة بقدر ما نسـتطيع سـبيلاً لنعوض هذا الشـعب بعضـاً من حقوقه المسـلوبة، بفعل الاحتلال والحصـار والتضـييق، وإنه لمن عظيم الشـرف أننا قد ســـطرنا أروع الأمثلة وأنبل النماذج في التعامل مع جائحة كورونا وما زلنا نســـطر، مقارنةً بدول قائمة لا تعاني جملة الويلات التي نعانيها، فالمؤسسة الحكومية بكافة مناحيها تغلبت على جملة العقبات، حيث الخطط البديلة لحظية التعامل مع كافة المسـتجدات الطارئة؛ وفيما يتعلق بالحصـار والحالة الاقتصـادية، لا زالت الحكومة ملتزمة بإيجاد بدائل للأسـر المتعففة من خلال التشـــبيك مع الدول والجهات المانحة، لكن هذه الضـــغوطات قد زادت على الحكومة، وذلك بقطع مخصـــصـــات منتفعي الشـــؤون الاجتماعية التي كانت تعتمد عليها الكثير من العائلات، وكذلك قطع عدد كبير من مخصصات أسر الشهداء والجرحى والأسرى، الأمر الذي أدى لالتزام حكومي تجاه تلك الأسر منطلقاً من واجب أخلاقي وبيني ووطني.

نعم لا زالت التحديات أمامنا كبيرة، حيث الحصـــار الذي يحيط بنا والتضـــييق وشـــح الموارد والإمكانات، إلا أن الجهود حثيثة في سبيل التغلب على تلك التحديات، فمن رحم الألم يولد الأمل ونحن نسعى بكل ما أوتينا من سبل لتحقيق ذلك، وها نحن اليوم نقر الخطة التشغيلية الحكومية للعام 2022م، ضمن خطواتنا العملية في سبيل ذلك، فشكراً من القلب لكل من خطط وطور وساهم وأعدَ الخطة، فكلنا أمل بتحقيق الأهداف المنشودة بهمم بواسلنا الميامين في مؤسساتنا الحكومية، وكذلك نتتوق لحمل شعبنا نحو انتزاع حريته واستقلاله بعودته المجيدة لدياره المسلوبة، وليس ذلك على الله ببعيد.

أ.عصام الدعليس
رئيس متابعة العمل الحكومي

1.2 كلمة الأمين العام لمجلس الوزراء:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً أما بعد، نقف اليوم على أعتاب عام جديد، ننظر أمامنا بعيون ملؤها الأمل والثقة بغدٍ أفضـــل، مودعين عاماً كاملاً من الجد والاجتهاد والعمل الدؤوب، سعينا خلاله لخدمة شعبنا بكل ما أوتينا من عزم وإصرار، متجاوزين منعطفات عديدة. لقد عشنا عاماً استثنائياً على المستوى الفلسطيني العام، بكل ما حمله من تفاصيل، وفي ضوء ما مررنا به من تحديات وما اعترض طريقنا من عقبات، فمن جهة، كان الاحتلال واعتداءاته، والحصـــار وتداعياته، ومن جهة أخرى كان الانقســـام الداخلي وتأثيراته المجتمعية والاقتصـــادية، ومن جهة ثالثة كانت التحديات الســـياســـية لقضـــيتنا إقليمياً ودولياً، فيما فاقم عدوان مايو 2021م و استمرار تداعيات فايروس كورونا بزيادة تعقيد المشهد، لقد ألقى العدوان بآثاره السلبية التي طالت كافة مناحي الحياة العامة، وفرضت قضية إعادة الإعمار نفسها بطبيعة الحال كقضية الانشغال والاهتمام الأولى، إذ غيرت اضطراراً من توجهاتنا في خطة الحكومة العام الماضي.

تعاملت المؤسسة الحكومية مع الصعوبات التي واجهتها بأعلى درجات المسئولية، ما دفع بالوزارات للتحول في برامجها وأدائها لمواجهة تلك التحديات، مع ما ترتب على ذلك اجتماعياً وميدانياً واقتصادياً، ولقد بذلنا كل جهد ممكن وصولاً إلى ترسيخ حالة مجتمعية مستقرة وصحية آمنة أساسها استمرار توفير الخدمات اللائقة لمواطنينا، وهو ما سنجتهد لتعزيزه العام الحالي بشكل أفضل وأرقى، وفي هذا المجال فإنني أتوجه بالشكر لكافة الطواقم الحكومية التي واصلت الليل بالنهار على مدار العام لحفظ صحة وسلامة مجتمعنا ووقفت بجهودها لتذليل الصعوبات.

إننا نتطلع في هذا العام لتحقيق النهوض في كافة قطاعات العمل الحكومي بما ينعكس على جودة الخدمات المقدمة وتوجهات العام 2022م، حيث يتربع المواطن على عرش اهتماماتنا، وســـتتركز أولوياتنا نحو تعزيز قدرة المواطن على الصمود والعيش بكرامة، التميز في الخدمة الحكومية والعمل بمقتضيات الحكم الرشيد، وتحقيق التنمية المستدامة. كل ذلك وفق مبادئ وسياسات وبرامج واضحة.

إن المهام الماثلة أمامنا وأمام شـــعبنا مازالت كبيرة وعظيمة، وهي تتطلب تكاتف كل الجهود من قبل الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤســـسات المجتمع الأهلي، وفي هذا الســـياق فإننا ننظر بكل اهتمام وتقدير لما تقوم به مؤســـسات المجتمع المختلفة من دور مهم في تعزيز إمكانيات التنمية المستدامة وتدعيم ركائزها، وقد أبدت الحكومة انفتاحها ودعمها الكامل لكل المبادرات المؤسساتية في مختلف المجالات.

أخيراً، أشكر كافة الجهات التي شاركت في إعداد الخطة الحكومية لعام 2022م بكافة مستوياتها على جهودهم الكبيرة، وكلنا أمل بتحقيق الأهداف المرجوة منها، في ظل احترام قيم العدالة والمســـاواة والمواطنة، مع مواصـــلة الســـعي الدؤوب لانتزاع حرية شعبنا واستقلاله، وتطوره وازدهاره في ظل دولتنا المستقلة وعاصمتها القدس، وعسى أن يكون أقرب مما نظن.

م. سهيل مدوخ

أمين عام مجلس الوزراء

ملخص تنفيذي

شهد العام 2021م أحداثاً وتطورات مختلفة في الساحة الفلسطينية، وشهدت البيئة السياسية المحيطة بالقضية الفلسطينية، داخلياً وخارجياً، متغيرات مهمّة، أثرت في مسـارات العمل الحكومي والمشـهد الفلسـطيني عموماً، وانعكسـت في مجملها على الصـراع مع الاحتلال الإسـرائيلي فقد كان عام 2021م ملئ بالتحديات والمُتغيرات الطارئة، والتي من أبرزها عدوان مايو 2021م على قطاع غزة، واسـتمرار تفشـي جائحة كورونا وتداعياتها، وتغيير هياكل بعض الدوائر الحكومية، هذا بالإضافة إلى إعادة تشكيل لجنة مُتابعة الحكومي في قطاع غزة في ظل استمرار فرض الحصار الخانق على قطاع غزة وقاطنيه.

عملت اللجنة العليا للسـياسـات والتخطيط من خلال مكتب السـياسـات والتخطيط على مشـاركة الوزارات والمؤسـسـات الحكومية في توجيه وإعداد الخطة الحكومية للعام 2022م (المحافظات الجنوبية)، من خلال الاسـتناد على الإطار الاستراتيجي للعمل الحكومي للأعوام 2022-2024م وما يتضمنه من أهداف استراتيجية وأولويات حكومية، وكذلك على نقاش وتقييم منهجي ومتخصـص من قبل مجموعة من المسـؤولين الحكوميين المختصـين وذوي الخبرة في مجالات التخطيط ورسم السياسات العامة.

وقد عملت الخطة على تلبية الاحتياجات الضـرورية وتنظيم عملية إعادة الإعمار والتصـدي لجائحة كورونا، وتجويد العمل الحكومي وتحسين مستوى الخدمات المُقدمة للمواطن في قطاع غزة.

وقد شـملت الخطة على أربعة أبواب رئيسـية وهي: الإطار العام للخطة، تحليل واقع العمل الحكومي ومؤشـرات الدوائر الحكومية، الإطار العام للموازنة العامة 2022/2024م، والخطط التشغيلية للدوائر الحكومية للعام2022م.

تطرق الباب الأول في الخطة، لمجموعة من العناوين المهمة والتي تمثلت في تعريف أهم المصطلحات الواردة ضمن الخطة الحكومة للعام 2022م، تحديد أهمية إعداد الخطة الحكومية للعام 2022م، كما تناول هذا الباب الإطار الاستراتيجي العام للأعوام 2022/2024م والذي مَثل أحد ضوابط إعداد الخطة الحكومية والذي يوضح رؤية الحكومة التي تهدف للوصول تنمية مجتمعية شاملة وعدالة تعزز صمود المواطن الفلسطيني وذلك عن طريق المساهمة في تنمية المجتمع الفلسطيني في المحافظات الجنوبية وتطويره لتحسين مستوى معيشة المواطن، وتجويد الخدمات المقدمة له، بما يضمن الشفافية والعدالة، والسعي الدؤوب للمحافظة على المكتسبات والمؤسسات الوطنية، من خلال تعزيز التكامل الإيجابي بين مكونات الشعب الفلسطيني، والتقدم في ثلاث محاور رئيسية هي تعزيز قدرة المواطن الفلسطيني في الصمود والعيش بحياة كريمة، التميز في الخدمة الحكومية والعمل بمقتضيات الحكم الرشيد، تحقيق تنمية مستدامة في القطاعات الرئيسية، وقد احتوى الإطار على 13 أولوية حكومية ومثلت الأولويات القضايا التي ستركز عليها المؤسسة الحكومية بشكل عام وتلقى اهتمام صاحب القرار ويُخصص لها الموارد البشرية والمالية اللازمة للحفاظ عليها وإنجازها، كما تناول الباب الأول أيضاً ضوابط ومنهجية إعداد الخطة الحكومية للعام 2022م حيث مرت عملية إعداد الخطة الحكومة للعام 2022م بمجموعة من المراحل الإشرافية والفنية، تولى فيها مكتب السياسات والتخطيط متابعة هذه المراحل وإتمامها بالتنسيق مع كافة الدوائر

الحكومية وبإشراف اللجنة العليا للسياسات والتخطيط، كما تطرق هذا الباب الى مراحل وآلية تقييم ومتابعة تنفيذ الخطط واتخاذ القرارات التصحيحية لضمان الوصول للأهداف المنشودة.

أما الباب الثاني فتطرق إلى تحليل واقع العمل الحكومي والذي تطرق إلى (3) قضايا مركزية للواقع العام في المحافظات الجنوبية، وهي الحصار الإسرائيلي المفروض على المحافظات الجنوبية منذ 15 سنة، الحروب المتكررة على المحافظات الجنوبية، وآخرها عدوان مايو 2021م، وجائحة كورونا، ومن ثم تحديد جملة من مجالات واقع العمل الحكومي الرئيسية، ودراستها بشكل مستقل، بغرض إعداد تحليل بيئي داخلي وخارجي لها لتحديد نقاط القوة والضعف، وكذلك الفرص والتهديدات كلاً على حده، للعمل على تركيز الجهود على الاستخدام الأمثل للفرص وتعزيز نقاط القوة، وكذلك العمل على دراسة التهديدات والحد من آثرها، كما اشتمل الباب على المؤشرات للدوائر الحكومية للأعوام 2021/2020م، والتي تعطي مؤشراً لأداء العمل الحكومي.

في حين تطرق الباب الثالث للإطار العام للموازنة العامة للأعوام 2024/2022م، موضـــحاً فيه الإطار الاقتصـــادي، الإطار المالي متوسط المدى، سيناريو إعداد الموازنة العامة، السياسات المالية العامة، و كذلك أسقف الموازنة العامة للعام 2022م، فقد تم اعداد الموازنة بأسلوب موازنة البرامج والأداء والذي يربط الأداء المالي بالتخطيط، بما ينسجم مع الإطار الاســـتراتيجي العام للأعوام (2024/2022م) – المحافظات الجنوبية– وكذلك احتوى هذا الباب ملخصـــاً مالياً للموازنة حيث أوضحت الموازنة أن مجموع الإيرادات المتوقع خلال العام 2022م (5,333) مليون شيكل وحجم النفقات المتوقع (7,220) مليون شيكل بعجز وصل إلى (1,887) مليون شيكل.

في حين اشتمل الباب الرابع على الخطط التشغيلية المعتمدة لجميع الدوائر الحكومية للعام 2022م.

وفيما يخص المُبادرات الحكومية للعام 2022م والتي خُصـــص لها مبلغ (12) مليون شـــيكل، حيث تم إعادة التقييم للمبادرات السابقة في ظل التغيرات الأخيرة، من خلال تحديد عدة معايير تقييم واضحة، وهي:

- مدى الاحتياج للمبادرة، ودرجة أهميتها.
- قابلية التطبيق خلال عام 2022م.
- مدى الأثر الذي يلمسه المواطن نتيجة تنفيذ المبادرة.
- مدى الانسجام مع الإطار الاستراتيجي للعمل الحكومي للأعوام 2022 – 2024م.
- مدى الانعكاس على الرأي العام.
- مدى احتياج المبادرة موارد خارج موارد الدائرة الحكومية الحالية.
- ضمان الترابط والتكامل بين المُبادرات.

علماً بأن العمل جارٍ على إصدار الوثيقة الخاصة بالمبادرات الحكومية المعتمدة للعام 2022م وتعميمها فور اعتمادها.

دولة فلسطين

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الباب الأول - الإطار العام للخطة الحكومية للعام2022م

1.1 تعريفات ومصطلحات.

1.2 أهمية إعداد الخطة الحكومية للعام 2022م.

1.3 الإطار الاستراتيجي للعمل الحكومي للأعوام 2022-2024م.

1.4 ضوابط إعداد الخطة الحكومية للعام2022م.

1.5 منهجية اعداد الخطة الحكومية للعام 2022م.

1.6 منهجية المتابعة والتقييم.

الباب الأول: الإطار العام للخطة الحكومية للعام 2022م

1.1 تعريفات ومصطلحات:

1. لجنة متابعة العمل الحكومي:

لجنة تختص في إدارة الشـــأن الحكومي في قطاع غزة من خلال توجيه ومتابعة عمل الوزارات، الســـلطات، والهيئات الحكومية والتأكد من قيام الوكلاء ورؤساء السلطات بمهامهم بفاعلية وكفاءة.

2. الدائرة الحكومية:

أي وزارة، أو ديوان، أو سـلطة، أو هيئة، أو مجلس، أو معهد، أو مركز، أو مؤسـسـة رسـمية عامة، أو مؤسـسـة عامة خاضعة لأحكام قانون الخدمة المدنية، وتكون موازنتها ضمن الموازنة العامة لدولة فلسطين، أو ملحقة بها.

3. الخطة التشغيلية:

مجموعة من البرامج والأنشـطة التشـغيلية المحددة بمدة زمنية (خلال العام) وتحتوي على مؤشـرات للقياس وتنبثق من الأهداف العامة التي تخدم رؤية ورسالة الدائرة الحكومية.

4. الخطة الإستراتيجية:

هي خطة شـاملة يتم وضـعها من أجل تحديد كيفية إنجاز الرسـالة والأهداف طويلة الأمد وتوثق مراحل ومخرجات عملية التخطيط الاستراتيجي التي تنفذها الدائرة الحكومية وترتبط مدة الخطة الاستراتيجية بتطور عمرها وتمتد إلى 3 سنوات.

5. فريق التخطيط الحكومي:

هو مجموعة الأشـخاص الذين عينتهم (الإدارة العليا) بالوزارات والمؤسـسـات الحكومية ممثلين عن الدوائر الحكومية بما يخص الاشراف على إعداد خطة العمل ومتابعته تنفيذها بالتنسيق مع مكتب السياسات والتخطيط.

6. الأهداف الاستراتيجية:

هي الأهداف التي يجب أن تحققها الحكومة/ الدائرة الحكومية في فترة تنفيذ الخطة الإستراتيجية.

7. الرؤية:

هي تلك التصـورات أو التوجهات لما يجب أن تكون عليه الحكومة /الدائرة الحكومية في المسـتقبل البعيد، أي تحديد إلى أين تتجه الحكومة/ الدائرة الحكومية وبالتالي فهي صـــورة ذهنية للغايات المَنشـــودة التي لا يمكن تحقيقها في الوقت الحاضـر وضـمن الظروف المتاحة، بينما يمكن اسـتِثمار الفرص المسـتقبلية وتطوير العمل والوصـول إليها بعد فترة من الزمن.

8. الرسالة:

رسالة الوزارة/ المؤسسة تعني (سبب وجودها) لماذا هي في العمل؟ فلسفة عملها، المجموعات التي تخدمها وكيف يجب أن تساهم في سداد احتياج المجموعات المعنية بها، ومن الممكن أن تحتوي الرسالة على مجموعة القيم المحددة لطبيعة عملها.

9. القيم:

مجموعة المبادئ المشـتركة (معتقدات كامنة، واعتبارات، أو مظلة سـلوكيات) التي تتبناها الدائرة الحكومية كمرجع يحكم تصرفات وسلوكيات طواقمها.

10. موازنة البرامج والأداء:

موازنة البرامج والأداء تمثل مجموعة من الأهداف التي من أجل تحقيقها تُرصد أو تُحدد الاعتمادات بعد تفصيلها حسب البرامج والأنشـطة، وتحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج أو نشـاط وتحديد معايير ومؤشـرات لقياس الإنجاز وفاعلية الأداء.

11. برامج الموازنة:

مجموع من الأنشطة الجارية التي تلخص الوظائف والخدمات الرئيسية للدائرة الحكومية، والمشاريع التطويرية التي تهدف لتطوير أداء الدائرة في القيام بتلك الوظائف والخدمات اتجاه متلقيها.

12. المبادرات/المشاريع:

مجموعة العمليات أو الأنشـــطة غير الدورية التي تربطها علاقة محددة ومعروفة وتنفذ في زمن الخطة بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية والمتعلقة بتطوير أداء الدائرة في القيام بوظائفها وخدماتها.

13. الوزن النسبي:

تحليل جميع مركبات النشاط/البرنامج وإعطاء عناصرها نسب مئوية من المجموع الكلي للمركب (القيمة النسبية للنشاط الواحد داخل مجموعة الأنشطة كاملةً).

14. مؤشرات الأداء:

عبارة عن علامات (إشارات) تستخدم لقياس مدى التقدم المتحقق للنشاط خلال فترة انجاز الخطة.

15. السياسات الحكومية:

السياسات الحكومية: هي ترجمة الأهداف والمبادئ والأولويات الحكومية إلى أفعال لتحقيق التغييرات المرجوة، كما تعتبر السياسات هي القواعد الموجهة للاستراتيجيات الحكومية في كافة القطاعات، وترسم معالم الإدارة العامة وحياة المواطنين بما ينسجم مع القانون الأساسي والتشريعات ذات العلاقة والمصلحة العامة.

16. الأولويات الحكومية:

هي الحالة التي تؤدي إلى تقديم برنامج حكومي على غيره من البرامج إما لسبب عامل الأهمية (أمر مهم) أو بسبب عامل الزمن (أمر عاجل) أو بسبب عامل القدرة (أمر ممكن)، وفقاً لقيم وأفضليات ومسوغات وقيود، وتحديد الأولويات الحكومية هو عملية ترتيب للبرامج والمفاضلة بين خيارات تؤدي إلى تخصيص الموارد الحكومية لبرامج مختارة.

17. الإطار الاستراتيجي العام للأعوام (2024/2022م):

يمثل الإطار الاستراتيجي العام للأعوام 2024/2022م خارطة طريق توضح الأولويات والأهداف الاستراتيجية للجنة مُتابعة العمل الحكومي، من خلال تحشيد جهود الدوائر الحكومية لتوجيه الأنشطة والموارد نحو الأولويات الحكومية المحددة والتي تهم شُركاء التنمية سواءً على المستوى الحكومي وغير الحكومي.

1.2 أهمية إعداد الخطة الحكومة:

1. تسخير وتوجيه كافة الجهود والموارد نحو تحقيق رؤية وأهداف الحكومة.
2. تعزيز القدرة على مواجهة حالات الطوارئ وإدارة الأزمات المستمرة.
3. الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات الحكومية، وتوجيهها لتحقيق الأهداف الحكومية.
4. تسهيل عملية المتابعة والتقييم وتعزيز مبادئ الحوكمة.

1.3 الإطار الاستراتيجي العام للأعوام 2024/2022م :

عكفت لجنة مُتابعة العمل الحكومي، مُنذ إعادة تشكيلها في مُنتصف العام 2021م على شق طريقها نحو تحقيق تنمية مُجتمعية شاملة وعادلة تُعزز من صمود المواطن الفلسطيني، من خلال تعزيز التكامل الإيجابي بين كافة مكونات الحكم المُختلفة، والسعي لتحقيق حالة من التوزان بين المُقدرات الحكومية ومُتطلبات الوظيفة العامة وفقاً لاحتياجات المواطن الفلسطيني واهتماماته، كما أولت اللجنة اهتماماً خاصاً برسم السياسات وإقرار الخطط والتوجهات الحكومية ورصد الموازنات الداعمة لتنفيذ البرنامج الحكومي مع كافة الجهات ذات الاختصاص.

منهجية الإعداد:

اعتمدت عملية إعداد الإطار الإستراتيجي للأعوام 2022-2024 للمحافظات الجنوبية منهجية المشاركة الفاعلة مع الجميع، وتعزيز النهج التشاركي في الإعداد بمشاركة المؤسسات الحكومية والعديد من أصحاب العلاقة وأصحاب المصلحة والاستشاريين، والاسترشاد كذلك بالتجارب الإقليمية والدولية الناجحة في مجال التخطيط التنموي، من خلال الخطوات التالية:

1. تم الإيعاز إلى الدوائر الحكومية، وبتوجيه من اللجنة العليا للسياسات والتخطيط بإتمام مُتطلبات إعداد خطة التنمية (تحليل الواقع الحالي، صياغة الأهداف الإستراتيجية والفرعية، تحديد المؤشرات التنموية) من خلال ورش عمل تخصصية تضم مجلس الدائرة الحكومية مع مجموعة من الاستشاريين من خارج القطاع العام، تعزيزاً لنهج التخطيط التشاركي.
2. تم إعداد المسودة الأولى للإطار الإستراتيجي في مكتب السياسات والتخطيط، والتي تضمنت تحديد المحاور التنموية الرئيسية، وبيان أهم الأولويات الحكومية والأهداف الإستراتيجية للأعوام 2022-2024م، حيث وجهت اللجنة العليا بتحويل المسودة من الشكل القطاعي إلى المحاور والقضايا الرئيسية.
3. استندت المسودة على عدة محددات أساسية، وهي:
   - تقييم الخطة السابقة، ونسب الإنجاز.
   - وثيقة الإطار الإستراتيجي العام للأعوام 2017-2021م.

- تحليل الواقع الحالي للدوائر الحكومية، وفقاً للنموذج المحدد.
- الأهداف الإستراتيجية والفرعية للدوائر الحكومية.

4. تم تنضـيج المسـودة وفقاً لملاحظات أعضـاء اللجنة الفنية للسـياسـات والتخطيط، والتي عقدت (3) اجتماعات بالخصوص.
5. تم مراجعة وتنقيح مسودة الإطار الإستراتيجي الحكومي من قِبل اللجنة العليا للسياسات والتخطيط والتي عقدت (3) اجتماعات تخصصية لمراجعة المحاور الرئيسية للخطة والأولويات الحكومية وكذلك الأهداف الإستراتيجية للأعوام 2022-2024م.

مكونات الإطار الإستراتيجي العام للأعوام 2022-2024م:

تسـعى لجنة متابعة العمل الحكومي من خلال الأولويات والأهداف الاسـتراتيجية الحكومية إلى تحقيق تقدم في ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:

1. المحور الأول: تعزيز قدرة المواطن الفلسـطيني في الصـمود والعيش بكرامة، وترسـيخ الالتزام بالقيم الدينية والوطنية.
2. المحور الثاني: التميز في الخدمة الحكومية والعمل بمقتضيات الحكم الرشيد.
3. المحور الثالث: التنمية المستدامة.

تُمثل هذه الوثيقة خارطة طريق توضح الأولويات والأهداف الاستراتيجية للجنة مُتابعة العمل الحكومي، من خلال تحشيد جهود الدوائر الحكومية لتوجيه الأنشـطة والموارد نحو الأولويات الحكومية المحددة والتي تهم شُـركاء التنمية سـواء على المستوى الحكومي وغير الحكومي.

المحاور الرئيسية والأولويات الحكومية والأهداف الاستراتيجية المُنبثقة عنها:

المحور الأول: تعزيز قدرة المواطن الفلسـطيني على الصـمود والعيش بكرامة، وترسـيخ الالتزام بالقيم الدينية والوطنية.

1.1: نظام رعاية صحية شامل ومتكامل:

1.1.1 تطوير نظام رعاية صحية شامل ومتكامل لتعزيز الصحة والوقاية من الأمراض.
1.1.2 تطوير الكوادر الطبية الوطنية في نظام الرعاية الصحية والجهوزية للتعامل مع الأوبئة والكوارث.
1.1.3 رفع نسبة قدرات المرافق الطبية في استيعاب المرضى والمراجعين.

1.2: جودة التعليم:

1.2.1 تحسين البيئة التعليمية والتَعلمية المحفزة والعادلة.
1.2.2 تحسين جودة مخرجات التعليم العام والعالي والمهني والتقني.
1.2.3 السعي لتحقيق التوازن بين مخرجات التعليم العالي مع الاحتياج السوقي المحلي.
1.2.4 تعزيز منظومة التعليم الإلكتروني.
1.2.5 الارتقاء بالكادر التعليمي.

1.3: الحماية الاجتماعية والحد من الفقر ومكافحة البطالة:

1.3.1 ضبط وتنظيم سوق العمل وتعزيز فرص العمل اللائق.

1.3.2 تعزيز التماسك الاجتماعي والمساهمة في الحد من معدلات البطالة والفقر.

1.3.3 دعم وتحفيز المُبدعين من رواد الأعمال وتعزيز ثقافة الابتكار والاستثمار.

1.3.4 تعزيز وتمكين الفئات المهمشة في المُجتمع.

1.3.5 دعم القطاع الخاص وتمكينه.

1.3.6 الإدارة الأمثل لأموال الزكاة.

1.4: تمكين الشباب والمرأة ورفع الوعي الثقافي للمجتمع:

1.4.1 تعزيز دور الشباب وتمكينهم في المجتمع.

1.4.2 النهوض بالبنية التحتية والمستوى الفني للواقع الرياضي.

1.4.3 تعزيز قدرات المرأة الفلسطينية في القيادة والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

1.4.4 زيادة الوعي الثقافي لكافة فئات المجتمع تجاه القضايا الوطنية.

1.4.5 الحفاظ على التراث الثقافي للمُجتمع.

1.5: إعادة الإعمار ومعالجة آثار العدوان:

1.5.1 إعادة إعمار وبناء المنازل والمنشآت المتضررة.

1.5.2 إصلاح وإعادة إعمار البنية التحتية والمرافق الحيوية والعامة.

1.6: تعزيز الالتزام بالقيم الدينية والانتماء الوطني:

1.6.1 تعزيز القيم والأخلاق والسلوكيات الإيجابية.

1.6.2 تفعيل قضية الأسرى، وتحشيد المُجتمع للقيام بواجبه تجاه قضيتهم.

1.6.3 تفعيل قضية القدس وحماية المقدسات الدينية.

1.6.4 حماية مشروع المقاومة، وتعزيز الانتماء الوطني.

المحور الثاني: التميز في الخدمة الحكومية والعمل بمقتضيات الحكم الرشيد.

2.1: الأمن والنظام العام وتعزيز سيادة القانون:

2.1.1 تعزيز تحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على السلم المُجتمعي.

2.1.2 تعزيز سبل تعامل الدوائر الحكومية مع المخاطر والتهديدات والأزمات والكوارث الطبيعية.

2.1.3 تحصين الجبهة الداخلية من المخاطر والتهديدات.

2.1.4 تمكين السلطة القضائية وتعزيز دورها، وتعزيز سلطة إنفاذ القانون.

2.1.5 تعزيز مبادئ المساءلة، والشفافية، والنزاهة، ومكافحة الفساد، والحكم الرشيد.

2.1.6 حماية الحريات العامة، ورد المظالم والحقوق.

2.1.7 المُساهمة في ضمان وحدة وانسجام التشريعات وتطورها.

2.2: التطوير المؤسسي:

2.2.1 تطوير منظومة تقييم الأداء الحكومي، وتعزيز الرقابة الفاعلة.

2.2.2 رفع مستوى انتاجية موظفي القطاع العام، وتعزيز التدريب التخصصي.

2.2.3 التطوير القيادي الشامل وتعزيز سُبل التعاقب الوظيفي.

2.2.4 تعزيز فعالية الهياكل التنظيمية للدوائر الحكومية بما يتناسب مع طبيعة المهام والخطط.

2.2.5 تحسين جودة الأداء الحكومي، وتفعيل سبل المُتابعة.

2.2.6 تطوير قدرات الهيئات المحلية وتنمية مواردها.

2.3: تطوير البيئة التكنولوجية ودعم التحول الرقمي:

2.3.1 دعم استراتيجيات التحول الرقمي وصولاً للحكومة الذكية.

2.3.2 تفعيل دور المعلومات وتكاملها في دعم اتخاذ القرار.

2.3.3 تطوير البيئة المعززة للعمل الحر والعمل عن بعد.

2.3.4 تطوير منظومة البيانات الحكومية المفتوحة.

2.3.5 تطوير مركز البيانات والشبكة الحكومية.

2.4: تطوير الأداء الإعلامي:

2.4.1 الارتقاء بمستوى الوسائل والخدمات الإعلامية وتكاملها.

2.4.2 تحسين الصورة الذهنية للأداء الحكومي لدى المواطنين.

2.4.3 تعزيز مصداقية وشمولية الرواية الفلسطينية.

المحور الثالث: التنمية المستدامة.

3.1: تعزيز الأداء المالي والاقتصادي وتشجيع الاستثمار:

3.1.1 استدامة المالية العامة.

3.1.2 تنمية وتعزيز الإنتاج الزراعي.

3.1.3 دعم القطاع الصناعي.

3.1.4 دعم وتطوير ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3.1.5 تعزيز حماية المستهلك وتوفر السلع الأساسية.

3.1.6 استثمار وتنمية مال الوقف، وتعزيز البعد التنموي الاجتماعي.

3.1.7 تطوير العلاقات الاقتصادية الفلسطينية مع دول العالم وتنشيطها، خصوصاً دول الجوار.

3.2: تنمية الموارد البيئية والطبيعية والحفاظ عليها:

3.2.1 تحقيق الاستدامة البيئية.

3.2.2 تطوير كفاءة إدارة مصادر المياه وبدائلها.

3.2.3 تنظيم الاستفادة من الأراضي الحكومية والحفاظ عليها.

3.2.4 تعزيز السياحة الداخلية والحفاظ على التُراث الحضاري.

3.3: تحسين البُنية التحتية:

3.3.1 تطوير البنى التحتية في مجال الطرق والصرف الصحي والمياه.

3.3.2 زيادة كفاءة المشاريع الاسكانية والمرافق العامة.

3.3.3 توفير منظومة مواصلات آمنة وفعالة تلبي احتياجات المواطنين.

3.3.4 تطوير المقرات الحكومية والمرافق العامة الملائمة والمناسبة.

3.3.5 تعزيز وتطوير قطاع الكهرباء وتشجيع مشاريع الطاقة البديلة.

3.3.6 تطوير منظومة إدارة النفايات الصلبة.

3.3.7 تطوير منظومة قطاع الإنشاءات.

3.3.8 تطوير البُنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

3.4: تعزيز الشراكة المحلية والدولية:

3.4.1 تطوير ومأسسة نظام استشاري داعم لمنظومة العمل الحكومي.

3.4.2 تعزيز التعاون الدولي الفعال والمُستدام.

3.4.3 تحقيق نماذج شراكة فاعلة ومحفزة بين الهيئات المحلية والقطاعين العام والخاص.

3.4.4 تعزيز التعاون الفاعل مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية العاملة في المحافظات الجنوبية.

3.4.5 تطوير العلاقات مع النقابات المهنية والمراكز الشبابية والمؤسسات الحقوقية.

1.4 ضوابط إعداد الخطة الحكومة للعام 2022م.

- الإطار الاستراتيجي العام للأعوام 2024/2022م.
- تقييم الخطة السابقة ونسبة الإنجاز.
- هياكل البرامج والأداء.
- موازنة البرامج والأداء للعام2022م.
- أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030م.
- الهياكل التنظيمية للدوائر الحكومية.

1.5 منهجية إعداد الخطة الحكومية للعام 2022م

مرت عملية إعداد خطة عمل الحكومة للعام 2022م بمجموعة من المراحل الإشرافية والفنية، حيث قام مكتب السياسات والتخطيط بمتابعة هذه المراحل وإتمامها بالتنسيق مع كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية وبإشراف اللجنة العليا للسياسات والتخطيط، وتتلخص منهجية إعداد خطة عمل الحكومة كالتالي:

1. تشكيل اللجنة العليا للسياسات والتخطيط:

تشكلت اللجنة العليا للسياسات والتخطيط بقرار من لجنة متابعة العمل الحكومي بالجلسة رقم (150) المنعقدة بتاريخ 2021/10/20م، وذلك للإشراف على أعمال التخطيط ورسم السياسات والبرامج العامة، متابعة إعداد الخطة العامة السنوية

لعمل الحكومة، والإشراف على إعداد الخطط الاستراتيجية والتشغيلية السنوية وخطة الموازنة العامة للمؤسسات الحكومية ومتابعة اجراءات اعتمادها وتنفيذها، وقد شملت عضوية اللجنة العليا للسياسات والتخطيط كلاً من:

جدول رقم (1): أعضاء اللجنة العليا للسياسات والتخطيط.

م	المسمى	المسمى	الصفة
1.	م. سهيل مدوخ	أمين عام مجلس الوزراء	رئيساً
2.	د.محمد النحال	وكيل وزارة العدل	عضواً
3.	د.أيمن اليازوري	وكيل وزارة الزراعة	عضواً
4.	د.زياد ثابت	وكيل وزارة التربية والتعليم العالي	عضواً
5.	م.ناجي سرحان	وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان	عضواً
6.	أ.عوني الباشا	وكيل وزارة المالية	عضواً
7.	د.محمد عمر المصري	مدير عام مكتب السياسات والتخطيط	مقرر اللجنة

2. تشكيل فريق التخطيط الحكومي:

تم الايعاز للدوائر الحكومية بتحديد ممثلي التخطيط عن دوائرهم، كما تم إنشاء مجموعة تواصل عبر (WhatsApp) لسرعة التواصل والتنسيق بيت أعضاء الفريق، وتعميم النماذج وكذلك التوجيهات الخاصة بإعداد الخطة، وتفعيل التنسيق المشترك فيما يخص إعداد الخطة الحكومية، وشمل فريق التخطيط الحكومي السادة التالية أسماؤهم:

جدول رقم (2): قائمة بأسماء فريق التخطيط الحكومي.

م	الاسم	الدائرة الحكومية
1.	م. محمد بسام الغرباوي	الأمانة العامة لمجلس الوزراء
2.	م. كايد مصطفى جربوع	الهيئة العامة للشباب والثقافة
3.	م. عماد اسماعيل مطر	وزارة الخارجية
4.	م. محمود مصطفى الدوش	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
5.	م. وائل صباح ثابت	وزارة الزراعة
6.	أ. جمال حمزة الخواجة	ديوان الفتوى والتشريع
7.	أ. رشيد محمد أبو جحجوح	وزارة التربية والتعليم العالي
8.	أ. خالد أبو حية	وزارة المالية
9.	أ. اعتماد الطرشاوي	وزارة العمل
10.	د. أسامة محمد نوفل	وزارة الاقتصاد الوطني

م	الاسم	الدائرة الحكومية
11.	أ. رزق حمدي الحلو	وزارة السياحة والاثار
12.	أ. محمد زكريا عودة	المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
13.	م. محمود ابراهيم الشيخ عيد	المجلس الأعلى للرياضة
14.	أ. هاني محمد الداية	وزارة الداخلية– الشق العسكري
15.	د. محمد أبو مصطفى	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
16.	أ. رندة الصيرفي	ديوان المظالم
17.	م. هبة شحدة البهبهاني	سلطة الطاقة والموارد الطبيعية
18.	أ. خالد محمد السقا	ديوان النائب العام
19.	أ.عبد الحكيم عطا الله	سلطة الأراضي
20.	م. أشواق أشرف غنيم	وزارة الحكم المحلي
21.	د. أيمن عبد القادر راضي	وزارة النقل والمواصلات
22.	م. سيرين خليل البحيصي	ديوان الموظفين العام
23.	أ. رامي أكرم الغرباوي	المكتب الاعلامي الحكومي
24.	أ. ابراهيم يونس	هيئة شؤون الأسرى والمحررين
25.	أ. عبد الرؤوف الشنطي	هيئة توثيق جرائم الاحتلال
26.	أ.محمد كحيل	القضاء النظامي
27.	أ. محمد حماد	التنمية الاجتماعية
28.	م. عوض المدهون	وزارة الداخلية – الشق المدني
29.	د. أحمد شتات	وزارة الصحة
30.	د. جواد الاغا	وزارة الاشغال العامة والإسكان
31.	م. مروة خليل	وزارة شؤون المرأة

3. التواصل مع الوزارات والمؤسسات الحكومية:

- أصـدر الأمين العام بصـفته رئيسـاً للجنة العليا للسـياسـات والتخطيط تعميماً بتاريخ 2021/10/24م لكافة الدوائر الحكومية للبدء بدراسـة الواقع الحالي للدوائر الحكومية من خلال أسـلوب التحليل الرباعي (SWOT Analysis)، للوقوف على أهم نقاط الضـعف ونقاط القوة وكذلك الفرص والتهديدات، للعمل على تركيز الجهود على الاسـتخدام الأمثل للفرص وتعزيز نقاط القوة، والعمل على دراسـة التهديدات والحد من آثرها، بمشـاركة فريق الدائرة الحكومية

المختص من موظفي الإدارة العليا وبمشاركة الاستشاريين الخارجيين الذين تم ترشيحهم من قبل الدائرة الحكومية، ومن ثم صياغة الأهداف الاستراتيجية والفرعية.

- أصـدر الأمين العام بصـفته رئيسـاً للجنة العليا للسـياسـات والتخطيط تعميماً بتاريخ 2021/10/27م لكافة الدوائر الحكومية للبدء بإعداد الخطة التشغيلية للعام 2022م وذلك بالاستناد على الإطار الاستراتيجي العام للأعوام 2022-2024م، وما يتضمنه من رؤية، رسالة، أولويات حكومية، وأهداف استراتيجية كمرجع لإعداد الخطة التشغيلية للدوائر الحكومية للعام 2202م، وفق النموذج المعتمد ومكونات محددة للخطة التشغيلية.

4. تحليل واقع العمل الحكومي، وقراءة المؤشرات:

تطرق تحليل واقع العمل الحكومي إلى (3) قضـــايا مركزية للواقع العام في المحافظات الجنوبية، وهي الحصـــار الإسرائيلي المفروض على المحافظات الجنوبية منذ 15 سنة، الحروب المتكررة على المحافظات الجنوبية، وآخرها عدوان مايو 2021م، وجائحة كورونا، ومن ثم تحديد جملة من مجالات واقع العمل الحكومي الرئيسية، ودراستها بشكل مستقل، بغرض إعداد تحليل بيئي داخلي وخارجي لها لتحديد نقاط القوة والضـعف، وكذلك الفرص والتهديدات كلاً على حده، كما تم دراســـة المؤشـــرات العامة للأعوام 2021/2020م المتعلقة بالدوائر الحكومية للأعوام 2021/2020م والمرتبطة بمجالات العمل الحكومي كالجانب الأمني والاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليم وغيرها والتي تهدف لإعطاء صورة واضحة للواقع الحالي وتوجيه الخطة الحكومية حتى تتلاءم مع الواقع.

5. إعادة تقييم المبادرات الحكومية:

- قررت لجنة متابعة العمل الحكومي تخصـيص 12 مليون شـيكل ضـمن خطة موازنة الحكومة للعام 2022م لدعم ملف المبادرات الحكومية.
- أصـدر الأمين العام لمجلس الوزراء تعميماً إلى كافة الدوائر الحكومية بشـأن تخصـيص مبلغ 12 مليون شـيكل للمبادرات الحكومية للعام 2022م، واستعراض المبادرات المقترحة منذ العام 2021م والتي لم تنفذ ومدى انسجامها مع الإطار الاستراتيجي العام للأعوام2024/2022م وإمكانية تعديلها عند الحاجة.
- قام مكتب السياسات والتخطيط بإعادة تقييم المبادرات الحكومية المقترحة وتقييمها وفق المحددات التالية.

1. مدى الاحتياج للمبادرة، ودرجة أهميتها.
2. قابلية التطبيق خلال عام 2022م.
3. مدى الأثر الذي يلمسه المواطن نتيجة تنفيذ المبادرة.
4. مدى الانسجام مع الإطار الاستراتيجي العام للأعوام 2024/2022م.
5. حجم الأثر الإعلامي والانعكاس على الرأي العام.
6. إمكانية تنفيذ المبادرة بموارد الدائرة الحكومية الحالية، وإمكانية تمويل المشروع خارجياً.
7. ضمان الترابط والتكامل بين المُبادرات.

- عرض المبادرات المقترحة على اللجنة الفنية للسياسات والتخطيط، وتعديل ما يلزم.
- عرض المبادرات الحكومية المقترحة على اللجنة العليا للسـياسـات والتخطيط، ومن ثم التعديل حسـب التوصـيات الصادرة.
- مراجعة واعتماد المُبادرات الحكومية من لجنة متابعة العمل الحكومي.

6. مراجعة وتدقيق مسودة خطة عمل الحكومة للعام 2022م :

تجميع وتدقيق وتنقيح المسودة الأولى لخطة عمل الحكومة للعام 2202م عبر الجهات التالية:

- مراجعة وتدقيق مكتب السياسات والتخطيط.
- مراجعة وتدقيق اللجنة العليا للسياسات والتخطيط.

7. مراجعة واعتماد لجنة متابعة العمل الحكومي.

شكل رقم (1): منهجية إعداد الخطة الحكومية للعام 2022م.

1.6 منهجية المتابعة والتقييم

يشـرف مكتب السـياسـات والتخطيط مع ممثلي التخطيط للدوائر الحكومية (فريق التخطيط الحكومي) على متابعة تنفيذ الخطط وفق التالي: –

1. توجيهات ومتابعة مستمرة.
2. تقديم تقرير ربعي عن سير تنفيذ الخطة من قبل الدوائر الحكومية مع تحديد الانحرافات وأسبابها وفق نموذج موحد ومعتمد.
3. ادراج الإنجاز على البرنامج القياسي للخطة التشغيلية بشكل ربعي.
4. يقوم مكتب السـياسـات والتخطيط بدراسـة التقارير الواردة، ومتابعة نسـب الإنجاز على البرنامج القياسـي للخطة التشغيلية.
5. يقوم مكتب السـياسـات والتخطيط، بالاجتماعات الثنائية مع ممثلي التخطيط عن الدوائر الحكومية لمناقشـة تنفيذ الأنشطة، وأبرز الانحرافات إن وجدت، ووضع تصور لحلها، والإجراءات التصحيحية اللازمة.
6. يقوم مكتب السياسات والتخطيط بإصدار تقرير متابعة بشكل ربعي، موضحاً فيه التوصيات اللازمة.
7. يقوم مكتب السياسات والتخطيط بتنفيذ زيارات ميدانية للدوائر الحكومية.
8. يتم رفع التقرير للجنة العليا للسياسات والتخطيط، واعتماد ما يلزم من توجيهات صادرة.

دولـــة فلسطين

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الباب الثاني: تحليل واقع العمل الحكومي والمؤشرات

2.1 تحليل واقع العمل الحكومي.

2.2 مؤشرات الدوائر الحكومية للأعوام 2021/2020م.

الباب الثاني: تحليل واقع العمل الحكومي والمؤشرات

2.1 تحليل واقع العمل الحكومي:

القضايا المركزية للواقع العام في المحافظات الجنوبية:

تم مناقشة وتداول القضايا المركزية للواقع العام في المحافظات الجنوبية، ضمن جلسات نقاشية تخصصية بالشراكة مع الدوائر الحكومية ومجموعة من الاستشاريين وأصحاب الخبرة. ونتج عن ذلك تحديد جملة من القضايا المركزية للواقع العام في المحافظات الجنوبية، كما هو موضح أدناه:

1. الحصار الإسرائيلي المفروض على المحافظات الجنوبية منذ 15 سنة.
2. الحروب والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على المحافظات الجنوبية، وآخرها عدوان مايو 2021م.
3. جائحة كورونا.

القضية الأولى: الحصار الإسرائيلي المفروض على المحافظات الجنوبية منذ 15 سنة.

يشكل الحصار المفروض على قطاع غزة منذ منتصف عام 2006م، أزمة خانقة بمستويات متشعبة على أكثر من مليوني فلسطيني، يقبعون على منطقة جغرافية لا تزيد عن 365 كم مربع، حيث طالت المعاناة الناشئة بفعله مختلف أوجه الحياة في غزة، وأحالت واقع السكان فيه إلى جحيم لا يطاق. ولا سيّما أن غزة تشكل جزءًا ضيقًا على خارطة الجغرافيا الفلسطينية: إمكانات محدودة، موارد شحيحة، سيطرة محكمة من العدو الصهيوني استمدها ممّا يسمى اتفاقية (أوسلو) التي أتاحت له –رغم انسحابه من غزة صيف 2005 فيما يسمى بفكّ الارتباط عن غزة– أن يُطْبق فكيه على مداخل غزة ومخارجها، وأن يتحكم بأرضها وبحرها وجوها، ويمارس عليها صنوف المنع والإغلاق بدون مساءلة من أحد.

ومن المؤكد كذلك أن هذا الحصار المتأزم يومًا بعد يوم، له أبعاده السياسية على واقع الحالة الفلسطينية سواء على مجمل القضية الفلسطينية برمتها أو على قطاع غزة بشكل خاص، إضافة إلى آثاره في المجتمع الغزي اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا، كما أن حركة تنقل الأفراد والبضائع من وإلى القطاع كانت تتم عبر 6 معابر؛ وهي بيت حانون/ إيرز، كارني، ناحل عوز، كرم أبو سالم، ومعبر صوفا على الحدود مع إسرائيل، بالإضافة إلى معبر رفح على الحدود مع مصر. وبعد الحصار، أغلقت جميع المعابر ما عدا معبري رفح وبيت حانون/إيرز اللذان خصصا لتنقل الأفراد، ومعبر كرم أبو سالم الذي خصص لنقل البضائع، وفقاً لما هو موضح في جدول أدناه:

جدول رقم (3): احصائيات النقل والحركة من وإلى قطاع غزة.

م	اسم المعبر	الحالة	الاستخدام
.1	معبر كارني	مغلق منذ 2007	نقل البضائع
.2	معبر صوفا	مغلق منذ 2008	نقل مواد البناء
.3	معبر ناحل عوز	مغلق منذ 2010	ادخال الوقود
.4	معبر كرم أبو سالم	مفتوح بشكل جزئي	نقل البضائع
.5	معبر بيت حانون/ إيرز	مفتوح بشكل جزئي	حركة الأفراد
.6	معبر رفح البري	مفتوح بشكل جزئي	حركة الأفراد

الجدير ذكره أنَّ حالات الوصول والمغادرة شهريًا عبر معبر رفح عام 2020م بلغت (4245) حالة، مقارنة بـ (40،000) عام 2005. وبالنظر إلى عام 2020م، فقد شهد انخفاضًا حادًا في حركة المسافرين عبر معبر رفح البري مقارنة بالعام الذي سبقه (نحو 4200 مسافر شهريًا عام 2020 مقابل 12 ألف عام 2019).

وفي السياق ذاته، فإن (28%) من طلبات الحصول على تصاريح من قبل المرضى الفلسطينيين للسفر عبر معبر بيت حانون/إيرز تمت الموافق عليها في عام 2020 مقارنة بـــ (97%) في عام 2005. إضافة إلى (4600) مُواطن سُمح لهم بالسفر شهريًا عبر معبر بيت حانون/إيرز خلال 2020، مقارنة بـ (30،000) في عام 2005.

بشكلٍ مُنفصل، فإن معدل نقل البضائع عبر معبر كرم أبو سالم، والذي يعتبر المعبر الوحيد المخصص لنقل البضائع من وإلى قطاع غزة، قد انخفض بشكلٍ ملحوظ عمَّا كان عليه عام 2005م، حيث بلغ المعدل الشهري لدخول الشاحنات إلى قطاع غزة لعام 2020 حوالي (7،000) شاحنة مقارنة بـ (11،000) في عام 2005، وهو ما يمثل قُرابة 50% مما يحتاجه القطاع، مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية عن عام 2005 وعدد الشاحنات في ذلك العام.

في حين، بلغ عدد الشاحنات الخارجة من قطاع غزة شهرياً حوالي 14.7 شاحنة، أي ما يعادل 1,5% من المعدل الشهري للشاحنات الخارجة من القطاع قبل فرض الحصار، وفي النصف الأول من عام 2020 خرج من قطاع غزة نحو (316) شاحنة فقط شهرياً، أي ما يعادل نحو 38% من أعداد الشاحنات التي كانت تخرج قبل فرض الحصار.

القضية الثانية: الحروب المتكررة على قطاع غزة.

تواصل القوات الإسرائيلية اعتداءاتها المتكررة على قطاع غزة، حيث شهد القطاع أربع هجماتٍ عسكرية إسرائيلية قاسية خلال الأعوام الأخيرة، علاوةً على عدة هجمات جوية وأرضية متفرقة، خلفت عدة ضحايا من المدنيين الأبرياء، إضافة إلى تبعاتها على المرافق والمنازل والمقار الحكومية، وفقاً لما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (4): حصيلة اعتداءات الاحتلال على المحافظات الجنوبية (قطاع غزة).

م	البند	الشهداء	الجرحى	هدم كلي للمنازل	هدم جزئي للمنازل
.1	عدوان ديسمبر 2008م	1,436	5,400	4,100	17,000
.2	عدوان نوفمبر 2012م	162	1,300	200	1,500
.3	عدوان يوليو 2014م	2,147	10,870	2,465	14,658
.4	عدوان مايو 2021م	243	19,48	1,200	3,600

وبالنظر إلى واقع المحافظات الجنوبية بعد عدوان مايو 2021م، فقد تأثرت كافة مناحي الحياة بشكل مُباشر، وبلغت الخسائر الناتجة عن العدوان الإسرائيلي الأخير (عدوان مايو 2021) على قطاع غزة نحو 479 مليون دولار أمريكي، وفقاً لتقرير نتائج الحصر السريع للأضرار والتقييم الأضرار المُباشرة لعدوان مايو 2021م على قطاع غزة الصادر عن اللجنة الحكومية العُليا لإعمار غزة وقد وزعت الخسائر استناداً إلى تفاصيل التقرير على ثلاث قطاعات رئيسية، وهي:

- **القطاع الأول: قطاع الإسكان والبنية التحتية:**

حيث تعرض قطاع الإسكان والبنية التحتية لأضرار مباشرة بلغت نسبتها حوالي 61% من إجمالي الخسائر، بقيمة وصلت إلى نحو 292.4 مليون دولار، من بينها 144.8 لقطاع الإسكان فقط.

في حين بلغت خسائر قطاع المنشآت العامة والمباني الحكومية حوالي 30 مليون دولار، فيما وصلت خسائر قطاع النقل والمواصلات نحو 2.1 مليون وبلغت خسائر قطاع الكهرباء والطاقة حوالي 15 مليون دولار بينما وصلت خسائر قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى 7.6 ملايين، وبلغت خسائر قطاع الطرق 62.4 مليون وأما خسائر المياه والصرف الصحي بلغت 17.6 مليون، وقطاع المرافق البلدية والحكم المحلي تكبّد خسائر بقيمة 13.1 مليون.

- **القطاع الثاني: التنمية الاقتصادية:**

بلغت نسبة إجمالي أضرار قطاع التنمية الاقتصادية المباشرة نحو 33% من إجمالي الأضرار، بقيمة 156 مليون دولار. في حين بلغت خسائر قطاع الاقتصاد بما يشمل "التجارة والصناعة والخدمات" نحو 74.2 مليون، فيما بلغت خسائر قطاع السياحة حوالي 3.6 ملايين، أما قطاع الزراعة فقد بلغت قيمتها نحو 78.3 مليون.

- **القطاع الثالث: قطاع التنمية الاجتماعية:**

تكبّد خسائر بنسبة 7% من إجمالي الأضرار التي تم حصرها، وبلغت قيمتها حوالي 30 مليون دولار. منها نحو 4.7 ملايين خسائر قطاع الصحة، بينما وصلت قيمة خسائر قطاع التعليم والحماية الاجتماعية إلى 12.3 مليون، وقطاع المؤسسات الدينية والثقافية والمجتمع المدني تكبّد خسائر بقيمة 13.5 مليوناً.

القضية الثالثة: جائحة كورونا.

لقد ضربت جائحة كورونا دولة فلسطين، في ظل استمرار الحصار الاسرائيلي للمحافظات الجنوبية، حيث تم الاعلان عن حالة الطوارئ في فلسطين لحظة اكتشاف وجود أولى الحالات المصابة بكورونا في بدايات شهر مارس 2020م، وتم الاعلان عن الاغلاق الكامل للأراضي الفلسطينية للتصدي ومنع تفشي هذا الوباء وتضمنت السياسة الحكومية آنذاك منظومة من الاجراءات والتدابير الخاصة بالسلامة والصحة العامة تتعلق بكافة القطاعات، انسجاماً مع معايير ومتطلبات منظمة الصحة العالمية الخاصة بجائحة كورونا.

ضربت جائحة كورونا الأراضي الفلسطينية أوائل آذار/مارس 2020، بعد تأكيد حالات إصابة بالفيروس. وقد تم حينها اعلان حالة الطوارئ وفرض قيود لاحتواء انتشار الفيروس، ومنع تفشي هذا الوباء في المحافظات المُختلفة، واعتماد عدد من الاجراءات والتدابير الخاصة بالسلامة والصحة العامة تتعلق بكافة القطاعات، انسجاماً مع معايير ومتطلبات منظمة الصحة العالمية الخاصة بجائحة كورونا.

ويعاني قطاع غزة من كثافة سكانية مرتفعة ويسكنه قُرابة مليوني نسمة مع مستويات فقر عالية، وهو ما يزيد فرص تفشي العدوى. من جهة أخرى فإن هُناك ضعفاً في إقبال المواطنين على تلقيها، وفقاً للموقع الرسمي الخاص بجائحة كورونا في فلسطين، حيث بلغت نسبة المُطعمين (52%)، في حين أن نسبة المُطعمين في المحافظات الجنوبية بلغ (37%)، من إجمالي الفئات المستهدفة والتي تشمل حالياً السكان فوق سن 12 عام.

بشكلٍ مُتصل، فقد شهدت دولة فلسطين بما فيها المحافظات الجنوبية مؤخراً الدخول في الموجة الثالثة، من جائحة فيروس كورونا، بعد اكتشاف إصابات بالمتحور "دلتا"، هذا وقد شهدت البلاد عدة موجات متصاعدة من تفشي الجائحة، والتي أثرت جائحة كورونا على جميع مناحي الحياة والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياحية، وفيما يلي ملخص الوضع الوبائي في محافظات قطاع غزة.

جدول رقم (5): ملخص الوضع الوبائي في محافظات قطاع غزة حتى نهاية العام2021م.

البيان	العدد
اجمالي الاصابات	190,427
حالات الشفاء	187,251
الوفيات	1,706
الحالات النشطة	1,470
عدد السكان	2,106,745
عدد الاصابات لكل 1,000 نسمة	90.39
عدد الحالات النشطة لكل 1,000 نسمة	0.70
الوفيات لكل 1,000 اصابة	8.96

مجالات واقع العمل الحكومي الرئيسية:

تم تحديد عدد (7) مجالات رئيسـية تُمثل واقع العمل الحكومي الرئيسـية، وجرى دراسـتها بشـكل مسـتقل، بغرض إعداد تحليل بيئة داخلي وخارجي، وقد جاءت على النحو التالي:

1. الواقع الاقتصادي.
2. الواقع الاجتماعي.
3. واقع البنية التحتية.
4. واقع الحوكمة والنظام العام.
5. الواقع الصحي.
6. الواقع التعليمي.
7. الواقع الإعلامي والشَراكات.

1) الواقع الاقتصادي:

➢ أبرز الفرص ونقاط القوة:

1. التوجه الحكومي نحو الإصلاح الاقتصادي من خلال البرامج الإنتاجية والمشاريع الريادية.
2. التوفر الجزئي للمنح والمساعدات التي تهدف إلى دعم التنمية.
3. العلاقة الاقتصادية الجيدة مع الجانب المصري.
4. الإقبال من القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة.
5. إقبال من قبل الجهات الدولية على تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي لسكان القطاع وإعادة إعمار غزة.
6. زيادة التعاطف الإقليمي والدولي يساعد في جلب تمويل للمشاريع الإغاثية والتنموية لقطاع غزة بعد العدوان الإسرائيلي مايو 2021.
7. زيادة الأهمية الاقتصادية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مستوى العالم، وزيادة آفاق وفرص العمل عن بعد وخصوصاً في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتجارة الالكترونية، لا سيما بعد جائحة كورونا.
8. تزايد أعداد المسموح لهم من العمال الفلسطينيين من قطاع غزة بالعمل في الداخل المُحتل.

➢ أبرز التهديدات ونقاط الضعف:

1. ارتفاع نسبة البطالة وزيادة نسبة الفقر حيث بلغ معدل البطالة لعام 2021 إلى 48.6%، وبلغ ما نسبته 81% من العاملين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور.
2. سياسات الحصار واغلاقات المعابر المفروضة على القطاع وآثارها على الانكماش الاقتصادي وانخفاض معدل التصدير.
3. عدوان مايو 2021م وآثاره المدمرة على الاقتصاد حيث بلغ إجمالي خسائر القطاع الاقتصادي خلال العدوان قُرابة 600 مليون دولار.
4. استمرار التدهور والانكماش الاقتصادي وعجز الموازنة الحكومية.
5. سياسة التقشف الحكومية، ونقص الموارد المالية في ظل ارتفاع عجز الموازنة وزيادة الدين العام للدولة.

➢ استراتيجية التدخل الحكومي:

تعزيز قدرة المواطن الفلسطيني في العيش بكرامة، وتوجيه الامكانات الحكومية نحو دعم التنمية الاقتصادية والعمل على الحد من الفقر ومكافحة البطالة كأولوية، وكذلك العمل على إطلاق استراتيجية وطنية لتعزيز التوجه نحو العمل عن بعد، وتطوير بيئة داعمة لذلك.

2) الواقع الاجتماعي:

➢ أبرز الفرص ونقاط القوة:

1. الالتزام المجتمعي العام بالقيم الإسلامية والوطنية والأخلاق العامة.
2. المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي حيث يمثل الشباب ما نسبته (28.2%) من مجمل السكان في قطاع غزة (15-29عام)، في حين بلغت نسبة كبار السن (60 سنة فأكثر) 4.6% خلال العام 2021م.
3. نسبة تعليم عالية في المجتمع الفلسطيني وتوفر الكفاءات البشرية المؤهلة، حيث بلغ عدد طلبة التعليم العام خلال العام 2022-2021م في قطاع غزة 591,484 طالب، في حين أن عدد طلبة الجامعات والكليات الجامعية والمتوسطة بلغ 77,845 طالب.
4. وجود المؤسسات الأهلية التي تساهم في حل المشاكل الاجتماعية وزيادة التكافل الاجتماعي.
5. وضع القضايا الاجتماعية بصورة مستمرة ضمن أولويات لجنة مُتابعة العمل الحكومي.

➢ أبرز التهديدات ونقاط الضعف:

1. تعرض قطاع التنمية الاجتماعية لخسائر كبيرة نتيجة لعدوان مايو 2021م، فقد بلغ عدد الشهداء (248) شهيد/ة، منهم (66) طفلًا، و(39) امرأة (منهم 4 حوامل)، و(17) مسناً، و(5) من الأشخاص ذوي الإعاقة، كما قدر إجمالي الخسائر المادية للقطاع الاجتماعي (37,476,936) دولار.
2. الازدحام السكاني حيث يعتبر قطاع غزة من أكثر الأماكن اكتظاظاً في العالم حيث بلغت الكثافة السكانية في دولة فلسطين في نهاية العام 2020 حوالي 857 فرد/ كم2 بواقع 545 فرد/كم2 في الضفة الغربية و5,693 فرد/كم2 في قطاع غزة.
3. نشوء ظواهر سلبية نتيجة ارتفاع مستويات البطالة وزيادة نسبة الفقر مثل (ظاهرة التسول والتسول الالكتروني، عمالة الأطفال، الجرائم الالكترونية، محاولات الانتحار) فقد ارتفعت نسبة كلاً من جرائم الانتحار ومحاولة الانتحار بنسبة (8.10%) في النصف الأول من العام 2021م مقارنة مع النصف الأول من العام 2020م.
4. اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم الأكاديمي والمهني والاحتياج الفعلي لسوق العمل.
5. ضعف الخدمات الصحية المقدمة نتيجة عجز في الأدوية الأساسية والمعدات الطبية الازمة، وكذلك الحروب والعدوان المتكرر على القطاع.
6. زيادة نسبة الأسر الفقيرة والمعوزة في القطاع حيث وصل معدل الفقر إلى 59%.
7. ارتفاع نسبة الجرحى والاعاقات الجسدية نتيجة الحروب الهجمات العسكرية المتكررة.
8. ارتفاع معدلات الطلاق وزيادة العنوسة.
9. تعدد نوافذ تلقي الشكاوى ومعالجة المظالم.
10. تقليص وتأخر صرف مستحقات الشؤون الاجتماعية للأسر الفقيرة في قطاع غزة.

➢ استراتيجية التدخل الحكومي:

دعم صمود المواطن من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية والصحية الشاملة، والعمل على تعزيز القيم الاسلامية والوطنية العليا، وتطوير الشراكات مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجال الاجتماعي.

3) واقع البنية التحتية:

➢ أبرز الفرص ونقاط القوة:

1. وجود علاقات جيدة مع العديد من الجهات والدول العربية الداعمة لتطوير البنية التحتية.
2. وجود محفظة المشاريع الخاصة بالبنية التحتية.
3. جاهزية الدوائر الحكومية والشركات ذات العلاقة، ووجود الكوادر الفنية والإدارية المتخصصة لأي مشروع في مجال تطوير البنية التحتية.
4. اهتمام المانحين بتنفيذ مشاريع تخدم الفئات المهمشة.
5. وجود قواعد بيانات وافية لمتطلبات البنية التحتية وفرص تطويرها.

➢ أبرز التهديدات ونقاط الضعف:

1. زيادة في أعداد السكان مع قلة في عدد المساكن حيث أن قطاع غزة يحتاج الى نحو 125 ألف وحدة سكنية جديدة للتغلب على أزمة السكن.
2. الحروب والعداون الإسرائيلي المتكرر على البنية التحتية والطرق، والكوارث الطبيعية في ظل الإمكانات المحدودة، حيث إن خسائر قطاع البنية التحتية بقطاعاته الفرعية المختلفة، بلغت قُرابة 61% من إجمالي الأضرار المُباشرة لعدوان مايو 2021م.
3. توقف الاعمار ومحدودية التمويل الخارجي لمشاريع البنية التحتية.
4. ضعف امكانيات البنية التحتية التكنولوجية وقصور في ترابطها وتكاملها في تقديم الخدمات العامة.
5. ضعف التمويل في مجال التحول الرقمي.
6. لا زالت أزمة الكهرباء مستمرة منذ بدء الحصار في ظل تنامي الطلب على الطاقة والذي يؤدي لزيادة عجز الطاقة في محافظات غزة.

➢ استراتيجية التدخل الحكومي:

العمل على تطوير وتسويق مشاريع البنية التحتية، وتفعيل ملف إعمار غزة من خلال العلاقات الدولية والإقليمية، والجهات ذات العلاقة.

4) واقع الحوكمة والنظام العام:

➢ أبرز الفرص ونقاط القوة:

1. وجود صورة ذهنية إيجابية وثقة عالية في قدرة الأجهزة الأمنية على ضبط الأمن العام وتعزيز السلم المجتمعي.
2. الاهتمام الحكومي برضا متلقي الخدمات من الجمهور وتحسن جودة الخدمات المقدمة.
3. التوجه الحكومي نحو التحول الرقمي واحراز تقدم في هذا الملف.
4. تشكيل مجالس استشارية لدعم القرار الحكومي وتعزيز المشاركة المجتمعية.
5. وجود وعي أمني لدى العديد من شرائح المجتمع.
6. وجود كيانات ومؤسسات فاعلة في المجتمع تعمل على الإصلاح المجتمعي وتعزيز الأخلاق.
7. الالتزام المجتمعي العام بالقيم والأخلاق الإسلامية.

8. وضوح وتعدد منافذ تلقي الشكاوى والمظالم من قبل المواطنين.
9. وجود تعاون مع اللجان الشعبية والجهات العشائرية ولجان الاصلاح.
10. العلاقات الجيدة مع عدة دول عربية وإسلامية.
11. الانخفاض الملحوظ في عدد القضـــايا الواردة للنيابة العامة خلال العام 2021م مُقارنة بالعام 2020م، حيث بلغت القضايا الواردة خلال 2021م عدد 23565 قضية، مقارنة بعدد 30501 خلال 2020م.

➢ أبرز التهديدات ونقاط الضعف:

1. زيادة آثار الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الاحتلال الاسرائيلي (عدوان، حصار، انقطاع الكهرباء ... الخ) على البعد الأمني.
2. ضعف الإمكانيات التكنولوجية في تتبع ومراقبة المهددات الأمنية.
3. ضعف الاستجابة الإعلامية الحكومية في التعاطي مع وتيرة القضايا الداخلية المُتسارعة.
4. زيادة الجرائم الالكترونية.
5. انشـار ظواهر مجتمعية سلبية مثل (التسـول وخاصـة من النسـاء والأطفال، الانحراف الفكري، محاولات الانتحار ...).
6. زيادة جرائم الأموال وكثرة حالات الذمم المالية والافلاس، حيث ارتفعت جرائم النصـــب والاحتيال على الأموال بنسبة (8.10%) في النصف الأول من العام 2021م مقارنة مع النصف الأول من العام 2020م.
7. الارتفاع الملحوظ لعدد الدعاوى والطلبات والمخالفات الواردة للمجلس الأعلى للقضـــاء النظامي، حيث ارتفعت بنسبة (8.82%) في العام 2021م مقارنة بالعام 2020م.
8. الحروب والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة واستهداف المقدرات والمواقع الأمنية.
9. انتشـار تعاطي المخدرات، والإتجار فيها، حيث بلغ عدد قضـايا المخدرات خلال عام 2021م عدد 1192 حالة، مقارنة بعدد 1173 حالة عام 2020م.
10. ضعف التمويل المالي للمشاريع التطويرية.
11. انخفاض مستوى الرضا الوظيفي للموظفين وضعف في أنظمة التحفيز والمكافئات.
12. قلة الفرص المتاحة للموظفين للسـفر والمشـاركة في برامج تدريبية ومؤتمرات دولية بالخارج، والاحتكاك المباشـر بالموظفين الدوليين والدبلوماسيين.

➢ استراتيجية التدخل الحكومي:

تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، والارتقاء بالأداء المؤسسي، والعمل على زيادة التميز في الخدمة الحكومية.

5) الواقع الصحي:

➢ أبرز الفرص ونقاط القوة:

1. شمولية خدمات الرعاية الصحية الأولية في مجالات صحة الأم والطفل والرعاية والتطعيمات والطب الوقائي.
2. سهولة الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والخدمة النفسية المجتمعية.
3. تنوع مقدمي الخدمات الصحية (وزارة الصحة، وكالة الغوث، المنظمات الأهلية والخاصة).
4. توفر مستوى بنية تحتية صحية جيدة وشاملة يمكن العمل على تطويرها.
5. برامج عمل محوسبة إدارية ومالية وطبية مع وجود أنظمة معلومات صحية.
6. توفر المعايير الفنية والبروتوكولات والمبادئ التوجيهية الصحية.
7. وجود كوادر مؤهلة ومدربة في العديد من المجالات والتخصصات الدقيقة.

➢ أبرز التهديدات ونقاط الضعف:

1. نقص الكادر البشري في الخدمات الإدارية لوزارة الصحة في كافة التخصصات (الإدارية/ المالية/ أمن/ مراسل/ عامل/ سكرتارية طبية).
2. ضعف البروتوكولات المكتوبة والموحدة للعمل في الأقسام المختلفة مع ضعف متابعة تطبيقها في الأقسام الرئيسية مثل (العناية المركزة – أقسام الطوارئ (أطباء / تمريض) – الإصابات الجماعية).
3. الآثار السلبية لجائحة كورونا على وزارة الصحة مثل (تحويل مستشفى غزة الأوروبي الى مستشفى كوفيد، وقف العيادات الخارجية، وقف العمليات المجدولة).
4. ضعف شديد للحوافز المادية والمعنوية للكوادر العاملة في الرعاية الأولية.
5. بعض الأدلة الارشادية بحاجة إلى تحديث مع الحاجة إلى انشاء أدلة جديدة لبعض الخدمات الصحية.
6. النقص العام في الأدوية والمستلزمات الطبية، حيث قدرت عدد الأصناف الصفرية وفقاً لتقرير وزارة الصحة ما نسبته 47.8% من إجمالي الأصناف المُتداولة.
7. تهالك الأجهزة في الأقسام المختلفة في معظم المراكز والحاجة للصيانة أو الاستبدال.
8. ضعف تأهيل البنية التحتية لمعظم المراكز الصحية وتأثيرها على بيئة العمل وجودته بالإضافة إلى تذمر الجمهور.
9. نقص أجهزة الحوسبة وعدم استكمال حوسبة الخدمات والملفات المطلوبة وربط البرامج المحوسبة مثل الدمغة الالكترونية وربط برنامج الإحالة مع المستشفيات.
10. نقص عام في الكادر البشري في جميع التخصصات وخاصة بعض التخصصات الدقيقة وهجرة الكفاءات.
11. ارتفاع في مستوى توقعات متلقي الخدمة وعدم ثقتهم في الخدمة المقدمة.
12. ضعف الربط بين مؤشرات قياس الأداء وخطط الوزارة.
13. ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات الطبية الحكومية وغير الحكومية، مما يؤدي إلى الازدواجية وإهدار الإمكانيات.

➢ **استراتيجية التدخل الحكومي:**

تطوير نظام صـحي مسـتجيب يلبي الاهتمامات والمصـالح المشـتركة لذوي العلاقة، ومختلف الفاعلين، والشـركاء، وتلبية الاحتياجات الصـحية الحالية والمتوقعة للمجتمع الفلسـطيني خلال الظروف العادية والطارئة مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الديموغرافية في عدد وتركيب السكان.

6) الواقع التعليمي:

➢ **أبرز الفرص ونقاط القوة:**

1. الأبنية المدرسية حيث بلغ عدد المباني المدرسية الحكومية (303) مبنى مدرسي.
2. تدريب العاملين في رياض الأطفال بواقع (535) مربية أطفال.
3. تطوير كفايات المعلمين والمشرفين التربويين بواقع (1600) معلم و (134) مشرف تربوي.
4. تبني التعليم العلاجي (المُعزِّز) لتعويض الفاقد التعليمي الناتج عن جائحة كورونا.
5. تطوير التعليم عن بعد حيث تم تصوير وإنتاج الدروس التعليمية وبثها على قناة روافد التعليمية.
6. تعزيز المبادرة والإبداع والأعمال الريادية من خلال المسابقات العلمية والأدبية والرياضية.
7. تعزيز التحول الإلكتروني من خلال تطوير الأنظمة المحوسبة ذات الطابع الإداري والفني.
8. تطوير الهيكلية وتبني سياسة الإصلاح الإداري في جميع مكونات الوزارة.

➢ **أبرز التهديدات ونقاط الضعف:**

1. ضعف نسبة الالتحاق بالتعليم المهني والتقني في مرحلتي التعليم العام والتعليم العالي.
2. ضعف برامج رعاية الطلبة الموهوبين والمتميزين.
3. ضعف البنية التحتية التقنية للمدارس وكذلك المعدات والأجهزة المرتبطة بها.
4. عدم وجود نظام معلومات محوسب للتعليم العالي.
5. ضعف ثقافة الجودة والتميز في الوزارة والمديريات والمدارس.
6. ضعف الموازنات المخصصة للتطوير وكذلك ضعف الحوافز للمبادرات الإبداعية والأعمال الريادية.
7. ضعف كفاءة الأنظمة التعليمية القائمة في ظل جائحة كورونا.

➢ **استراتيجية التدخل الحكومي:**

العمل على تطوير النظام التعليمي بما يضـمن تطبيق معايير الجودة في جميع المجالات التعليمية والإدارية والفنية وخاصـة في مجالات المعرفة الأسـاسـية لتحسـين أداء الطلبة، وأيضـاً العمل على مواكبة التقدم التكنولوجي والعلمي لتعزيز الاستجابةً لاحتياجات ومتطلبات المجتمع في ظل تسارع التكنولوجيا الحديثة.

7) الواقع الإعلامي:

➢ أبرز الفرص ونقاط القوة:

1. رصد الرأي العام ومحاولة الوصول للقضايا الحاضرة على الساحة والتعامل معها.
2. توفر منابر ومنصات إعلامية متخصصة واسعة الانتشار عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
3. توفر مواقع إلكترونية إعلامية حكومية متخصصة مكتوبة، مرئية، ووكالة الرأي وكذلك إذاعة الرأي وصحيفة الرأي.

➢ أبرز التهديدات ونقاط الضعف:

1. ضعف التنسيق والتواصل الإعلامي من المسئولين الحكوميين في الوزارات المختلفة، وكذلك حضورهم الإعلامي في التغطيات الإعلامية المُختلفة.
2. ضعف التعامل أحياناً مع الأحداث بشكل سريع نظراً للقضايا الحساسة وتأثيرها على الرأي العام.
3. عدم تهيئة الرأي العام أحياناً في بعض القضايا التي تؤثر سلبا مع مجريات العمل الحكومي بالقطاع.
4. ضعف العلاقات والتشبيك على المستوى الدولي والعالمي للمؤسسات العامة والخاصة ذات العلاقة مما يقلل من الحضور الإعلامي والتواجد الفاعل على الساحة الدولية.
5. التكلفة المالية المرتفعة في التعاطي مع التطورات التكنولوجية وعدم وجود بيئة حاضنة.
6. عدم وجود قانون اعلامي فلسطيني محدث، يراعي التطورات على الحالة الإعلامية.

➢ استراتيجية التدخل الحكومي:

العمل على الارتقاء بالأداء الإعلامي وتكامله، بما يضمن تحسين الصورة الذهنية للأداء الحكومي، وتعزيز مصداقية وشمولية الرواية الفلسطينية، والعمل أيضاً على تطوير العلاقات المحلية والدولية بما يضمن تجويد العمل الحكومي في جميع المجالات، وتحسين الأوضاع المختلفة للمواطن الفلسطيني في المحافظات الجنوبية.

2.2 مؤشرات الدوائر الحكومية للأعوام 2021/2020م.

جدول رقم (6): مؤشرات وزارة العمل للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	عدد المتعطلين	371,800	374,315	عدد	ارتفاع
2.	عدد المراجعين	53,763	51,563	عدد	انخفاض
3.	عدد عقود التشغيل المؤقت	7073	3730	عدد	انخفاض
4.	العد الأدنى للأجور (ربع رابع)	682	656	شيكل	انخفاض
5.	عدد الزيارات التفتيشية	4,312	11,577	عدد	ارتفاع
6.	الشكاوى العمالية	1,056	1,506	عدد	انخفاض
7.	الجمعيات التعاونية	176	193	عدد	ارتفاع
8.	الملتحقين بالدورات النظامية	659	637	عدد	انخفاض
9.	الملتحقين بالدورات القصيرة	264	748	عدد	ارتفاع
10.	الخريجين من الدورات القصيرة	157	470	عدد	ارتفاع

جدول رقم (7): مؤشرات وزارة المالية للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	الإيرادات العامة	956,063,205	1,172,686,703	شيكل	ارتفاع
2.	النفقات العامة	1,137,833,737	1,302,314,102	شيكل	ارتفاع
3.	العجز	181,770,532	129,627,399	شيكل	انخفاض

جدول رقم (8): مؤشرات وزارة السياحة للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	زوار المواقع الاثرية.	5143	2624	عدد	انخفاض
2.	عدد المطاعم السياحية والشاليهات.	480	484	عدد	ارتفاع
3.	عدد مكاتب سياحية.	47	51	عدد	ارتفاع
4.	عدد العاملين في قطاع السياحة.	2000	2550	عدد	ارتفاع
5.	عدد الفنادق السياحية.	16	16	عدد	ثابت
6.	عدد العاملين في المواقع الأثرية.	18	30	عدد	ارتفاع
7.	عدد العاملين في الفنادق.	180	186	عدد	ارتفاع
8.	عدد الغرف الفندقية المشغولة.	0	204	عدد	ارتفاع
9.	عدد المواقع السياحية.	850	850	عدد	ثابت

جدول رقم (9): مؤشرات وزارة الزراعة للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	الصادرات الزراعية.	41,262	39,124	طن	انخفاض
2.	قيمة الصادرات الزراعية.	58	60	مليون دولار	ارتفاع
3.	المساحة المحصولية للموسم الزراعي.	205	210	ألف دونم	ارتفاع
4.	المساحة الفعلية للموسم الزراعي.	180	178	ألف دونم	انخفاض
5.	العمالة الزراعية.	22,500	22,400	عدد	انخفاض
6.	كمية الصيد.	4,662	4,707	طن	ارتفاع
7.	قيمة الإنتاج الزراعي.	458	452	مليون دولار	انخفاض
8.	قيمة الإنتاج الحيواني.	195	191	مليون دولار	انخفاض
9.	قيمة الإنتاج النباتي.	251	248	مليون دولار	انخفاض
10.	قيمة الإنتاج السمكي.	12	13	مليون دولار	ارتفاع
11.	مساهمة الإنتاج النباتي في الإنتاج الزراعي.	55	54.8	نسبة	انخفاض
12.	مساهمة الإنتاج الحيواني في الإنتاج الزراعي.	42	42.2	نسبة	ارتفاع
13.	مساهمة الإنتاج السمكي في الإنتاج الزراعي.	3	2.9	نسبة	انخفاض

جدول رقم (10): مؤشرات وزارة الاقتصاد الوطني للعام 2021م.

م	المؤشر		2021م	الوحدة
1.	الناتج المحلي الإجمالي (النصف الأول للعام 2021).		1468	مليون/دولار
2.	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (النصف الأول للعام 2021).		701	دولار
3.	الانفاق الاستهلاكي (النصف الأول للعام 2021).		1886.3	مليون/دولار
4.	التكوين الرأسمالي الإجمالي (النصف الأول للعام 2021)		185.7	مليون/دولار
5.	حجم الصادرات بالمليون دولار (النصف الأول للعام 2021).		72	مليون/دولار
6.	حجم الواردات بالمليون دولار (النصف الأول للعام 2021).		720	مليون/دولار
7.	العجز التجاري بين الصادرات والواردات (النصف الأول للعام 2021).		(648)	مليون/دولار
8.	معدل البطالة (الربع الثالث من العام 2021).		50.2	نسبة
9.	مساهمة القطاعات الاقتصادية في التشغيل (الربع الثالث للعام 2021م)	الزراعة والصيد	4.7	نسبة
		التعدين والصناعة	6.5	نسبة
		البناء والتشييد	2.3	نسبة
		التجارة والمطاعم	20.4	نسبة
		النقل والمواصلات والاتصالات	8.6	نسبة
		الخدمات والفروع الأخرى	57.5	نسبة

جدول رقم (11): مؤشرات ديوان المظالم للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	المظالم الواردة.	1237	2687	عدد	ارتفاع
2.	المظالم قيد الدراسة والمتابعة.	494	520	عدد	ارتفاع
3.	المظالم المنجزة.	743	1292	عدد	ارتفاع

جدول رقم (12): مؤشرات الأمانة العامة لمجلس الوزراء للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	الاجتماعات الدورية والطارئة للجنة متابعة العمل الحكومي.	52	49	عدد	انخفاض
2.	المواضيع المدرجة على لجنة متابعة العمل الحكومي.	843	1954	عدد	ارتفاع
3.	القرارات الصادرة عن لجنة متابعة العمل الحكومي (قرارات ومداولات).	876	1230	عدد	ارتفاع
4.	الاجتماعات الدورية للجان الحكومية الدائمة والفنية.	47	89	عدد	ارتفاع
5.	المواضيع المدرجة على اللجان الحكومية الدائمة والفنية.	587	1227	عدد	ارتفاع
6.	التوصيات الناتجة عن اللجان الحكومية والدائمة والفنية.	699	1889	عدد	ارتفاع
7.	الاجتماعات الدورية للجان الوزارية.	40	52	عدد	ارتفاع
8.	المواضيع المدرجة على اللجان الوزارية.	618	838	عدد	ارتفاع
9.	التوصيات الناتجة عن اللجان الوزارية.	582	819	عدد	ارتفاع
10.	الاجتماعات الدورية والطارئة لهيئة متابعة العمل الحكومي.	-	26	عدد	ارتفاع
11.	المواضيع المدرجة على هيئة متابعة العمل الحكومي.	-	692	عدد	ارتفاع
12.	القرارات الصادرة عن هيئة متابعة العمل الحكومي.	-	451	عدد	ارتفاع

جدول رقم (13): مؤشرات مكتب الشؤون الخارجية للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	الرسائل الدبلوماسية.	30	100	عدد	ارتفاع
2.	معبر بيت حانون. دخول دبلوماسيين وموظفي المنظمات الدولية.	546	1409	عدد	ارتفاع
3.	معبر رفح البري. دخول دبلوماسيين وموظفي المنظمات الدولية والوفود التضامنية.	75	410	عدد	ارتفاع
4.	دراسات تقدير الموقف السياسي.	46	33	عدد	انخفاض
5.	بيانات صحفية.	34	48	عدد	ارتفاع
6.	حقائب المشاريع التي تم تسويقها.	15	27	عدد	ارتفاع

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
7.	عدد المنح الدراسية.	16	6	عدد	انخفاض
8.	تسجيل مؤسسات أجنبية جديدة.	2	3	عدد	ارتفاع
9.	لقاءات الدورات التدريبية المنعقدة.	31	25	عدد	انخفاض
10.	عدد المستهدفين في البرامج التدريبية.	36	57	عدد	ارتفاع

جدول رقم (14): مؤشرات المجلس الأعلى للقضاء النظامي للأعوام2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	إجمالي المدور من السابق.	136,554	125,629	عدد	انخفاض
2.	اجمالي الوارد للمحاكم.	179,753	238,879	عدد	ارتفاع
3.	اجمالي المفصول في المحاكم.	175,198	232,079	عدد	ارتفاع
4.	إجمالي المُرحل (للفترة اللاحقة).	141,109	132,429	عدد	انخفاض
5.	معدل قضايا وطلبات التنفيذ من الوارد.	65	71	نسبة	ارتفاع
6.	معدل الفصل في اجمالي الدعاوى النوعية.	77.99	123.00	نسبة	ارتفاع
7.	معدل الفصل في الدعاوى النوعية بمحاكم البداية.	95.77	166.10	نسبة	ارتفاع
8.	معدل الفصل في الدعاوى النوعية بمحاكم الصلح.	70.14	120.49	نسبة	ارتفاع
9.	معدل الفصل في الدعاوى المدنية.	96.93	104.16	نسبة	ارتفاع
10.	معدل الفصل في الدعاوى الجزائية.	66.91	141.88	نسبة	ارتفاع
11.	معدل الفصل في الدعاوى الإدارية.	71.91	84.87	نسبة	ارتفاع
12.	معدل الفصل في الطلبات السريعة.	117.89	97.06	نسبة	انخفاض
13.	معدل الفصل في المخالفات.	100.63	103.29	نسبة	ارتفاع
14.	معدل تسديد قضايا وطلبات التنفيذ.	97.51	92.37	نسبة	انخفاض

جدول رقم (15): مؤشرات النيابة العامة للأعوام2020 /2021م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	الاستدلالات الواردة.	54,528	65,979	عدد	ارتفاع
2.	الاستدلالات المحفوظة.	34,061	48,564	عدد	ارتفاع
3.	القضايا الواردة.	30,501	23,565	عدد	انخفاض
4.	إجمالي القضايا المحفوظة.	5,197	6,905	عدد	ارتفاع
5.	القضايا المحفوظة بالصلح الجزائي.	3,357	4,158	عدد	ارتفاع
6.	القضايا المودعة لدى محاكم الصلح.	13,492	15,058	عدد	ارتفاع
7.	القضايا المودعة لدى محاكم البداية.	2,772	1,799	عدد	انخفاض
8.	عدد القضايا المسددة في قضايا الشيكات.	2,371	4,197	عدد	ارتفاع

جدول رقم (16): مؤشرات ديوان الفتوى والتشريع للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	أعداد التشريعات المراجعة قبل النشر.	230	504	عدد	ارتفاع
2.	أعداد الفتاوى والاستشارات والتشريعات المقدمة.	84	58	عدد	انخفاض
3.	الدورات التدريبية والورش واللجان المعدة أو المشارك بها.	56	126	عدد	ارتفاع
4.	أعداد المستفيدين من توفير المعلومات القانونية.	912	10,337	عدد	ارتفاع
5.	أعداد الدراسات والابحاث والمذكرات المعدة أو المراجعة.	24	97	عدد	ارتفاع
6.	أعداد الجريدة الرسمية الصادرة.	11	5	عدد	انخفاض
7.	أعداد المطبوعات والاصدارات الأخرى.	7	28	عدد	ارتفاع
8.	أعداد الاتفاقيات والعقود المصاغة والمراجعة.	0	3	عدد	ارتفاع
9.	أعداد التشريعات التي أضيفت للموقع.	19	1,522	عدد	ارتفاع
10.	أعداد الاخبار والمقالات المنشورة.	15	73	عدد	ارتفاع

جدول رقم (17): مؤشرات ديوان الموظفين العام للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	عدد الوظائف المعتمد.	1907	2129	عدد	ارتفاع
2.	عدد الموظفين في الخدمة المدنية.	32238	36374	عدد	ارتفاع
3.	عدد الموظفين في الخدمة المدنية وليسوا على رأس عملهم.	10186	10067	عدد	انخفاض
4.	نسبة موظفي الخدمة المدنية لعدد السكان.	1.50	1.70	نسبة	ارتفاع
5.	موظفي قطاع التعليم.	15820	17056	عدد	ارتفاع
6.	موظفي القطاع الصحي.	10318	11342	عدد	ارتفاع
7.	نسبة التعيينات السنوية الجديدة إلى الموظفين الحاليين.	5.90	11.40	نسبة	ارتفاع
8.	نسبة الفئة العليا والوسطى لباقي موظفي الخدمة المدنية.	2.30	3	نسبة	ارتفاع
9.	عدد الوظائف الإشرافية من وظائف الخدمة المدنية.	3219	3547	عدد	ارتفاع
10.	نسبة الإناث من موظفي الخدمة المدنية.	36.20	35.80	نسبة	انخفاض
11.	نسبة الإناث في وظائف الفئة الوسطى والعليا.	7.30	7.30	نسبة	ثابت
12.	متوسط سنوات الخدمة حسب الدائرة الحكومية	14.4	13.3	عدد	انخفاض
13.	الموظفين الحاصلين على ترقيات مستحقة.	4465	4722	عدد	ارتفاع
14.	الاستقالات بالنسبة لمجموع موظفي الخدمة المدنية.	0.30	0.20	نسبة	انخفاض
15.	عدد لجان التحقيق المنعقدة والعقوبات المثبتة لموظفي الخدمة المدنية.	48	53	عدد	ارتفاع
16.	مؤشر نتائج تقييم الأداء.	86.3	86.8	نسبة	ارتفاع

جدول رقم (18): مؤشرات وزارة العدل للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
.1	عدد شهادات عدم المحكومية الصادرة.	7,716	13,653	عدد	ارتفاع
.2	عدد المعاملات العدلية لدى كاتب العدل.	28,424	37,497	عدد	ارتفاع
.3	عدد الوثائق والمعاملات التي تم تصديقها.	3,585	6,453	عدد	ارتفاع
.4	عدد المحكمين المعتمدين الجدد.	116	84	عدد	انخفاض
.5	عدد المترجمين المحلفين الجدد.	4	12	عدد	ارتفاع
.6	عدد حالات الطب الشرعي التي تم فحصها.	884	758	عدد	انخفاض
.7	عدد فحوصات عينات السموم والمخدرات.	1,886	2,180	عدد	ارتفاع
.8	عدد الشكاوى التي تمت معالجتها.	115	75	عدد	انخفاض
.9	عدد النقابات الجديدة التي تم ترخيصها.	1	4	عدد	ارتفاع
.10	عدد الجمعيات الحقوقية المرخصة.	13	11	عدد	انخفاض
.11	عدد الخدمات الإلكترونية التي تم تطويرها.	23	11	عدد	انخفاض
.12	عدد منح إجازات النزلاء.	14	2	عدد	انخفاض
.13	عدد الزيارات التفقدية لمراكز الإصلاح والتأهيل.	18	22	عدد	ارتفاع
.14	عدد البيانات الصحفية الصادرة.	25	97	عدد	ارتفاع
.15	عدد البرامج التدريبية التي يعقدها المعهد العالي للقضاء/ المتدربين.	13/ 325	27	عدد	انخفاض

جدول رقم (19): مؤشرات المكتب الإعلامي الحكومي للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
.1	نشر أخبار باللغة الإنجليزية.	1310	1885	عدد	ارتفاع
.2	إنتاج حلقات إذاعية وتلفزيونية.	1441	1611	عدد	ارتفاع
.3	إنتاج إنفوجرافيك وبروموشن.	436	865	عدد	ارتفاع
.4	إجمالي المشاركات الإعلامية.	3187	4361	عدد	ارتفاع

جدول رقم (20): مؤشرات وزارة الداخلية الشق المدني للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
.1	إحصائية السكان.	2,254,061	2,313,747	عدد	ارتفاع
.2	عدد الذكور في قطاع غزة.	1,143,437	1,173,814	عدد	ارتفاع
.3	عدد الإناث في قطاع غزة.	1,110,624	1,139,933	عدد	ارتفاع

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
4.	عدد المواليد في قطاع غزة.	53,490	57,513	عدد	ارتفاع
5.	عدد الوفيات في قطاع غزة.	5,143	6,534	عدد	ارتفاع
6.	أذونات الدخول للأجانب.	1,025	2,166	عدد	ارتفاع
7.	عدد الجمعيات المحلية.	892	903	عدد	انخفاض
8.	عدد الجمعيات الأجنبية.	97	102	عدد	استقرار
9.	التدقيق والرقابة على الجمعيات.	436	317	عدد	استقرار
10.	تقييم الجمعيات (إداري- مالي- تنموي)	185	115	عدد	ارتفاع
11.	تسجيل جمعية جديدة.	14	28	عدد	ارتفاع
12.	إلغاء وحل الجمعيات المحلية.	1	12	عدد	ارتفاع
13.	رجال الإصلاح في المحافظات.	745	819	عدد	انخفاض
14.	لجان الإصلاح في المحافظات.	92	102	عدد	ارتفاع
15.	القضايا العشائرية المعالجة.	7,324	9,250	عدد	ارتفاع
16.	تطبيقات الهواتف الذكية.	8	10	عدد	ارتفاع
17.	البرامج والأنظمة المحوسبة.	38	42	عدد	ارتفاع

جدول رقم (21): مؤشرات وزارة الداخلية الشق العسكري للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	معدل التغير	الوحدة	حالة المؤشر
1.	معدل التغير في قضايا الانتحار والمحاولة.	514	388	-24.5	نسبة	انخفاض
2.	معدل التغير في الأذي البليغ.	378	429	13.5	نسبة	ارتفاع
3.	معدل التغير في قضايا المخدرات.	1,173	1,192	1.6	نسبة	ارتفاع
4.	معدل التغير في قضايا السرقات.	11,913	13,001	9.1	نسبة	ارتفاع
5.	معدل التغير في جرائم الشيكات.	3,335	3,684	10.5	نسبة	ارتفاع
6.	معدل التغير في جرائم النصب والاحتيال.	9,822	12,276	25	نسبة	ارتفاع

جدول رقم (22): مؤشرات المجلس الأعلى للرياضة للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	عدد الأندية المرخصة في المحافظات الجنوبية.	83	83	عدد	ثابت
2.	عدد الأندية المتخصصة برياضة ذوي الإعاقة.	6	6	عدد	ثابت
3.	عدد الاتحادات الرياضية.	42	42	عدد	ثابت
4.	عدد صالات اللياقة البدنية (الجيم)/مرخص.	13	79	عدد	ارتفاع
5.	عدد البطولات الرياضية السنوية.	18	31	عدد	ارتفاع

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
.7	عدد الملاعب الرياضية المعشبة.	180	170	عدد	انخفاض
.8	عدد الدورات التدريبية الرياضية.	26	28	عدد	انخفاض
.9	عدد المستفيدين من الدورات التدريبية.	528	573	عدد	انخفاض
.10	عدد اللاعبين ذوي الاعاقة الرسميين.	150	524	عدد	ارتفاع
.11	حجم التمويل لتطوير البنية التحتية لقطاع الرياضة.	2,336,700	27,172,800	دولار	ارتفاع
.12	عدد المرافق الرياضية المطورة.	50	40	عدد	انخفاض
.13	الانفاق الحكومي السنوي على القطاع الرياضي.	80,000	250,000	دولار	ارتفاع

جدول رقم (23): مؤشرات الهيئة العامة للشباب والثقافة للأعوام2021/2020م

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
.1	عدد المنتفعين من صندوق دعم الشباب.	350	400	عدد	ارتفاع
.2	عدد المشاركين في البرامج التدريبية الشبابية.	10000	20000	عدد	ارتفاع
.3	عدد أنشطة الشباب والمراكز الشبابية والفرق الكشفية الشبابية	60	440	عدد	ارتفاع
.4	عدد المخيمات الشبابية والثقافية.	0	90	عدد	ارتفاع
.5	عدد المبادرات الشبابية.	60	75	عدد	ارتفاع
.6	عدد المشاركين في الانشطة التطوعية.	5000	10000	عدد	ارتفاع
.7	مبادرات ثقافية.	5	10	عدد	ارتفاع
.8	عدد الأنشطة الثقافية (أمسيات، أصبوحة، ملتقى، ورش..)	55	70	عدد	ارتفاع
.9	اتفاقيات وبروتوكولات تعاون.	5	10	عدد	ارتفاع
.10	تسجيل رقم ايداع لإصدارات علمية وادبية.	155	230	عدد	ارتفاع
.11	عدد انشطة الطفولة والطلائع.	35	60	عدد	ارتفاع
.12	عدد المراكز الشبابية.	60	68	عدد	ارتفاع
.13	عدد المراكز الثقافية.	29	42	عدد	ارتفاع

جدول رقم (24): مؤشرات سلطة الطاقة والموارد الطبيعية للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
.1	متوسط ساعات وصل التيار الكهربائي.	12.5	13.27	ساعة/يوم	ارتفاع
.2	عدد ساعات وصل التيار الكهربائي.	4,580	4,843	ساعة/سنة	ارتفاع
.3	احتياج قطاع غزة من الطاقة الكهربائية.	650-450	600-400	ميجاوات	انخفاض
.4	مؤشر الحمل الأقصى.	642	582.5	ميجاوات	انخفاض
.5	متوسط القدرة الكهربائية المتوفرة.	150-203	140-208	ميجاوات	ارتفاع

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
6.	متوسط العجز في القدرة الكهربائية.	300-500	205-443	ميجاوات	انخفاض
7.	إجمالي الطاقة الواردة لقطاع غزة.	1,604	1,644	جيجاوات/ ساعة	ارتفاع
8.	إجمالي الطاقة المنتجة من محطة التوليد.	589	621.1	جيجاوات ساعة	ارتفاع
9.	الطاقة الواردة من الشركة القطرية الإسرائيلية.	1,021	1,027	جيجاوات ساعة	ارتفاع
10.	نسبة الفاقد في الشبكة.	27.70	30.38	نسبة	ارتفاع
11.	كمية الوقود الموردة للمحطة خلال العام.	143	149.7	مليون لتر	ارتفاع
12.	متوسط كمية الوقود الموردة شهرياً في المحطة.	11.89	12.47	مليون لتر	ارتفاع
13.	كمية الوقود المستهلكة في المحطة خلال العام.	143	151.25	مليون لتر	ارتفاع
14.	تكلفة إنتاج ك.و.س من محطة التوليد.	0.544	0.666	شيكل/ك.و.س	ارتفاع
15.	عدد المشتركين لدى شركة توزيع الكهرباء.	288,306	299,044	عدد	ارتفاع

جدول رقم (25): مؤشرات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	عدد المعاملات الواردة لمركز خدمات الجمهور استفسار ودعم فني من خلال الاتصال على الرقم 1800-101-102.	42,235	43,730	عدد	ارتفاع
2.	عدد المواطنين المستفيدين من خدمات البريد.	1,281,701	862,144	عدد	انخفاض
3.	عدد معاملات الخدمات بريدية (بعائث وطرود وصناديق مخصوصة).	50,042	52,003	عدد	ارتفاع
4.	عدد معاملات الخدمات المالية والمصرفية.	1,538,382	1,206,868	عدد	انخفاض
5.	اصدار الرخص والموافقات في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (نوعية - اتجار - محطات - اذاعات ..... الخ)	79	162	عدد	ارتفاع
6.	عدد موافقات المواقع الراديوية (انشاء / تشغيل / تعديل)	102	137	عدد	ارتفاع
7.	عدد عمليات الاستعلامات عن البيانات الحكومية.	359	529	مليون	ارتفاع
8.	عدد معاملات نظام الدفع الإلكتروني المركزي.	438,326	564,915	عدد	ارتفاع
9.	عدد مرات استخدام التسجيل الموحد.	19	23	مليون	ارتفاع

جدول رقم (26): مؤشرات وزارة الأشغال العامة والإسكان للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	الوحدات السكنية المأهولة التي بحاجة إلى إعادة بناء.	27,000	27,000	عدد	ثابت
2.	الوحدات السكنية المأهولة التي بحاجة إلى ترميم وتأهيل.	60,000	63,000	عدد	ارتفاع
3.	الإنجاز التراكمي في برنامج إعادة إعمار الوحدات السكنية المهدمة كلياً.	10,761	10,761	عدد	ثابت
4.	الإنجاز التراكمي في برنامج إعادة إعمار الوحدات السكنية المهدمة كلياً.	89.20	78.30	نسبة/ مالياً	انخفاض
5.	الإنجاز التراكمي في برنامج إعادة تأهيل إصلاح الوحدات السكنية المتضررة جزئياً.	104,003	147,181	عدد	ارتفاع
6.	الإنجاز التراكمي في برنامج إعادة تأهيل إصلاح الوحدات السكنية المتضررة جزئياً.	68	70	نسبة/ مالياً	انخفاض
7.	الوحدات السكنية المهدمة كلياً التي لم يتوفر لها تمويل.	1,302	2,973	عدد	ارتفاع
8.	الوحدات السكنية المتضررة جزئياً التي لم يتوفر لها تمويل.	75,202	91,161	عدد	ارتفاع
9.	عدد الوحدات السكنية التي تم (100%) التدخل لها بمشاريع الترميم وإعادة التأهيل.	600	1200	عدد	انخفاض
10.	شركات المقاولات المعتمدة والمصنفة.	275	184	عدد	انخفاض
11.	مصانع وشركات مواد البناء المعتمدة والحاصلة على ضمان ضبط الجودة.	57	45	عدد	انخفاض
12.	المختبرات الهندسية المعتمدة لدى الوزارة.	6	6	عدد	ثابت
13.	الطرق الإقليمية المعبدة من إجمالي الطرق الإقليمية.	38	32	نسبة	ارتفاع
14.	الطرق الإقليمية التي بحاجة لتأهيل/إعادة إنشاء من إجمالي الطرق الإقليمية.	62	68	نسبة	انخفاض
15.	المشاريع التي تم تقديم خدمات استشارية لها (تخطيط، تصميم، إشراف) من قبل طواقم الوزارة.	29	16	مليون/دولار	انخفاض
16.	العطاءات الحكومية المطروحة أو التي تمت ترسيتها من قبل الوزارة.	4.4	4	مليون/دولار	انخفاض

جدول رقم (27): مؤشرات وزارة الحكم المحلي للأعوام 2021/2020م

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	عدد المخططات الهيكلية المعدة والمعتمدة.	10	11	عدد	ارتفاع
2.	عدد مخططات توسعة نفوذ البلديات المعدة والمعتمدة.	22	13	عدد	ارتفاع
3.	عدد المخططات التفصيلية للمناطق الإقليمية المعدة والمعتمدة.	15	9	عدد	انخفاض
4.	عدد المخططات التفصيلية (للأحياء والمناطق) المعدة والمعتمدة.	120	530	عدد	ارتفاع
5.	عدد المخططات التفصيلية (للشوارع) المعدة والمعتمدة.	322	450	عدد	ارتفاع
6.	عدد المخططات التفصيلية (شبكة شوارع) المعدة والمعتمدة.	177	330	عدد	ارتفاع
7.	عدد مشاريع التقسيم والإفراز المعدة والمعتمدة.	101	360	عدد	ارتفاع
8.	عدد الأنظمة والاشتراطات التنظيمية المعدلة والمستحدثة.	38	53	عدد	ارتفاع
9.	عدد تخصيصات وتغير هدف.	38	260	عدد	ارتفاع
10.	عدد جلسات اللجنة المركزية.	22	46	عدد	ارتفاع
11.	عدد تحديث وتطوير أنظمة محوسبة (الوزارة والهيئات المحلية)	42	62	عدد	ارتفاع
12.	إعداد مقترحات مشاريع وتسويقها.	22	61	عدد	ارتفاع
13.	تجهيز مخططات وجداول كميات مشاريع.	12	48	عدد	ارتفاع
14.	جولات رقابية.	172	415	عدد	ارتفاع
15.	عدد حالات الغرق منذ بداية الموسم	17,000	12,150	عدد	انخفاض
16.	عدد حالات الوفاة أثناء وقت الدوام الرسمي.	0	2	عدد	ارتفاع
17.	عدد حالات الوفاة خارج وقت الدوام الرسمي.	13	10	عدد	انخفاض

جدول رقم (28): مؤشرات وزارة النقل والمواصلات للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	معدل تحصيل الإيرادات (بالشيكل).	39,981,522	66,704,619	شيكل	ارتفاع
2.	عدد المركبات المستوردة.	2,186	2,164	عدد	انخفاض
3.	شراء مركبات حكومية.	23	22	عدد	انخفاض
4.	صيانة مركبات حكومية.	993	1,570	عدد	ارتفاع
5.	تجديد رخص المركبات.	62,500	83,947	عدد	ارتفاع
6.	إجمالي القوارب المرخصة.	350	470	عدد	ارتفاع
7.	تجديد رخص سائقين.	35,143	79,647	عدد	ارتفاع
8.	تسجيل سائقين جدد.	7,708	12,222	عدد	ارتفاع
9.	نقل ملكية مركبات.	12,063	17,208	عدد	ارتفاع
10.	مكاتب التاكسيات المرخصة.	53	37	عدد	انخفاض

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
11.	ادخال قطع غيار (شاحنة).	581	551	عدد	انخفاض
12.	عدد معارض السيارات المرخصة.	157	129	عدد	انخفاض
13.	عدد محلات قطع الغيار المرخصة.	268	375	عدد	ارتفاع

جدول رقم (29): مؤشرات وزارة التربية والتعليم العالي للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	معدل التحاق الأطفال الإجمالي بمرحلة التمهيدي في رياض الأطفال المرخصة.	71.15	60.99	نسبة	انخفاض
2.	المعدل الإجمالي للالتحاق بالصف الأول الأساسي.	93.86	93.90	نسبة	ارتفاع
3.	معدل النمو السنوي للصف الأول الأساسي.	-1.49	-1.06%	نسبة	ارتفاع
4.	معدل الزيادة الطلابية السنوية.	4.27	3.31	نسبة	انخفاض
5.	معدل الطلبة الأكبر سناً من أعمار صفهم الدراسي في المرحلة الأساسية.	7.24	6.84	نسبة	انخفاض
6.	معدل الطلاب ذوي الإعاقة المدمجين في المدارس الحكومية	1.17	0.90	نسبة	انخفاض
7.	عدد مراكز التربية الخاصة في محافظات غزة.	34	36	عدد	ارتفاع
8.	عدد مدارس التربية الخاصة في محافظات غزة.	25	25	عدد	ثابت
9.	عدد مراكز محو الأمية الحكومية في محافظات غزة.	25	25	عدد	ثابت
10.	عدد مراكز التعليم الموازي الحكومية في محافظات غزة.	12	13	ارتفاع	ارتفاع
11.	معدل الطلبة لكل معلم (طالب/معلم).	25.05	25.62	عدد	ارتفاع
12.	معدل المدارس المهنية لإجمالي المدارس الحكومية.	0.70	1.18	نسبة	ارتفاع
13.	معدل تطور الأبنية المدرسية.	1.04	2.40	نسبة	ارتفاع
14.	معدل المدارس التي تعمل بنظام الفترتين.	58.48	57.82	نسبة	انخفاض
15.	عدد مؤسسات التعليم العالي.	26	23	عدد	انخفاض
16.	معدل التحاق خريجي الثانوية العامة بمؤسسات التعليم العالي	74	78		ارتفاع
17.	معدل المعلمين ممن يحملون مؤهلاً دون الجامعي في المدارس الحكومية.	6.21	5.84	نسبة	انخفاض
18.	معدل المعلمين الحاصلين على مؤهلات عليا (ماجستير، دكتوراة)	7.42	7.56	نسبة	ارتفاع
19.	معدل المباني المدرسية التي يتوافر بها مختبرات حاسوب.	80.40	82	نسبة	ارتفاع
20.	معدل المكتبات المحوسبة من إجمالي المكتبات.	82.32	84	نسبة	ارتفاع
21.	معدل توافر الطاقة البديلة في المباني المدرسية.	39.38	41.70	نسبة	ارتفاع

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
22.	معدل طلبة المدارس الخاصة إلى العدد الكلي لطلاب المدارس.	3.05	3.09	نسبة	ارتفاع
23.	نسبة الزيادة السنوية في أعداد الطلبة الخريجين.	-0.135	-0.38	نسبة	انخفاض
24.	نسبة الزيادة السنوية في أعداد الأكاديميين.	-0.047	-0.076	نسبة	انخفاض

جدول رقم (30): مؤشرات وزارة التنمية الاجتماعية للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	عدد الأسر المستفيدة من برنامج القسائم الشرائية – الغذاء العالمي	23,323	23,053	عدد	انخفاض
2.	عدد الأسر المستفيدة من المساعدات النقدية الطارئة.	1238	1232	عدد	انخفاض
3.	عدد النساء المعفنات المستفيدات من بيت الأمان.	159	200	عدد	ارتفاع
4.	عدد الأطفال في خلاف مع القانون.	428	108	عدد	انخفاض
5.	عدد طلاب مراكز الرعاية الاجتماعية للتدريب المهني.	468	443	عدد	انخفاض
6.	عدد حالات شبكات الطفولة – ادارة الحالة.	970	964	عدد	انخفاض
7.	عدد الأدوات المساعدة لذوي الإعاقة.	1911	1089	عدد	انخفاض
8.	قيمة المساعدات الطارئة النقدية.	350,295	335,033	مبلغ	انخفاض
9.	قيمة التأمين الصحي.	91,625	74,800	مبلغ	انخفاض
10.	عدد الأسر المستفيدة من التأمين الصحي "شؤون اجتماعية".	321	1496	عدد	ارتفاع
11.	عدد الأسر المستفيدة من المساعدات العينية الطارئة – الغذائية.	12,132	96,156	عدد	ارتفاع
12.	عدد المستفيدين من التخفيضات – الخدمات الصحية.	636	6614	عدد	ارتفاع
13.	عدد الأسر المستفيدة من البرنامج الوطني للتحويلات النقدية.	79,269	79,257	عدد	انخفاض
14.	عدد الاشخاص ذوي الإعاقة – قاعدة بيانات وزارة التنمية.	52,540	54,142	عدد	ارتفاع
15.	قيمة التخفيضات – الخدمات الصحية.	95,525	2,589,280	مبلغ	ارتفاع
16.	قيمة المساعدات العينية – القسائم الشرائية.	12,595,485	49,962,500	مبلغ	ارتفاع
17.	قيمة المساعدات النقدية من البرنامج الوطني للتحويلات النقدية.	300,536,832	59,721,750	مبلغ	انخفاض

جدول رقم (31): مؤشرات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	المستفيدون من المساعدات المالية والعينية.	487,000	642,105	عدد	ارتفاع
2.	عدد العاملين المثبتين في المساجد.	858	1158	عدد	ارتفاع
3.	عدد البطالة المؤقتة.	336	336	عدد	ثابت
4.	عدد المساجد والمصليات في المحافظة.	1,117	1,229	عدد	ارتفاع
5.	عدد المساجد والمصليات التابعة للوزارة.	954	1022	عدد	ارتفاع

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
.6	عدد المساجد والمصليات الأهلية غير تابعة للوزارة.	163	209	عدد	ارتفاع
.7	المساجد المدمرة ولم يتم اعمارها.	33	16	عدد	انخفاض
.8	مساحة الأراضي والعقارات الوقفية.	326,1351	326,1351	عدد	ثابت
.9	البرامج الالكترونية المنجزة.	5	2	عدد	انخفاض
.10	دورات الأحكام والتلاوة التجويد (تمهيدية – تأهيلية – عليا– سند– قراءات– قاعدة قرآنية).	1,053	2,316	عدد	ارتفاع
.11	خريجو دورات الأحكام التلاوة والتجويد.	8,678	21,763	عدد	ارتفاع
.12	حفظة القرآن الكريم (كاملاً).	416	487	عدد	ارتفاع
.13	ندوات ولقاءات ومحاضرات (إيمانية– دينية – تربوية).	13,433	5,475	عدد	انخفاض
.14	دروس وعظيه (مساجد – مراكز إصلاح – مدارس).	37,971	81,138	عدد	ارتفاع

جدول رقم (32): مؤشرات وزارة شؤون المرأة للعام 2021م.

م	اسم المؤشر	2021م	الوحدة
.1	نسبة الاناث في قطاع غزة.	49.3	نسبة
.2	نسبة مساهمة النساء في القطاع المدني من مجموع الموظفين.	35.8	نسبة
.3	نسبة الحاصلات على درجة مدير عام فأعلى.	14	نسبة
.4	نسبة الإناث في وظائف الفئة الوسطى والعليا.	7.3	نسبة
.5	عدد النساء الضحايا المسجلة في مراكز الشرطة.	3,405	عدد
.6	عدد الشكاوى المقدمة من النساء لمراكز الشرطة.	3,397	عدد
.7	عدد النساء المحول شكواهن إلى النيابة.	3,613	عدد
.8	نسبة الشهيدات من مجمل ضحايا عدوان مايو 2021م.	15.4	نسبة
.9	عدد الجرحى من النساء من أصل 1948 جريحًا.	380	عدد
.10	عدد النساء الحوامل التي استشهدت مع أجنتهن خلال عدوان مايو 2021م.	4	عدد

جدول رقم (33): مؤشرات الهيئة الفلسطينية لملاحقة جرائم الاحتلال للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
.1	عدد الشهداء	8	268	عدد	ارتفاع
.2	عدد الإصابات	59	2318	عدد	ارتفاع
.3	عدد الاعتقالات	74	64	عدد	انخفاض

جدول رقم (34): مؤشرات سلطة المياه وجودة البيئة للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	عدد الآبار المرخصة.	4,500	4,630	عدد	ارتفاع
2.	عدد الآبار التي لازالت مدمرة.	250	177	عدد	انخفاض
3.	الفاقد من المياه بالمليون كوب.	35.5	-	مليون/كوب	-
4.	احتياج المياه بالمليون كوب.	205	211	مليون/كوب	ارتفاع
5.	معدل العجز المائي في الخزان الجوفي.	46%	-	نسبة	-
6.	كمية المياه المستوردة من شركات الاحتلال.	10.6	-	مليون/كوب	-
7.	كمية المياه الصادرة من محطات التحلية	3.9	4.01	مليون/كوب	ارتفاع
8.	نسبة ارتباط المنازل بشبكة المياه.	68	92	نسبة	ارتفاع
9.	نسبة المناطق التي لا يوجد بها شبكات صرف صحي.	15	36	نسبة	ارتفاع
10.	نسبة ضعف كفاءة محطات المعالجة.	10	12	نسبة	ارتفاع
11.	جولات الرقابة على محطات معالجة وضخ المياه العادمة.	80	71	عدد	انخفاض
12.	جولات التفتيش البيئي على المنشآت ذات الأثر البيئي.	97	134	عدد	ارتفاع
13.	جولات التفتيش والرقابة على شاطئ البحر.	3	3	عدد	-
14.	الاختبارات والقياسات التي يتم اجراءاها في المختبر البيئي.	620	568	عدد	انخفاض
15.	اصدار الاشتراطات والمعايير البيئية.	6	4	عدد	انخفاض
16.	عدد جولات الرقابة على مكبات النفايات الصلبة.	55	28	عدد	انخفاض
17.	كمية النفايات الصلبة المنتجة في قطاع غزة.	1600	1700	طن/يوم	ارتفاع
18.	نسبة طول الشاطئ الصالح للاستجمام.	41.5	21.5	نسبة	انخفاض
19.	كفاءة أداء محطات معالجة المياه العادمة.	65	75	نسبة	ارتفاع

جدول رقم (35): مؤشرات وزارة شؤون الأسرى والمحررين للعام2021م.

م	اسم المؤشر	2021م	الوحدة
1.	عدد الأسرى داخل السجون.	4,600	عدد
2.	عدد الأسيرات.	34	عدد
3.	عدد الأسرى الأطفال.	160	عدد
4.	عدد الأسرى الإداريين.	500	عدد
5.	عدد النواب الأسرى.	9	عدد
6.	عدد الأسرى المحكومين مدى الحياة.	547	عدد
7.	عدد الأسرى القدامى (ما قبل أوسلو).	25	عدد
8.	عدد الأسرى أمضوا أكثر من 20 سنة.	112	عدد
9.	عدد الأسرى المحكومين أكثر من 20 سنة.	499	عدد

م	اسم المؤشر	2021م	الوحدة
10.	عدد مبعدين الضفة الغربية لقطاع غزة.	160	عدد
11.	عدد أسرى مسيرات العودة.	8	عدد

جدول رقم (36): مؤشرات المجلس الأعلى للقضاء الشرعي للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	عدد المعاملات التي انجزتها المحاكم الشرعية الاجمالي.	268,080	293,248	عدد	ارتفاع
2.	عدد عقود الزواج.	20,919	20,801	عدد	انخفاض
3.	عدد حالات طلاق.	3,620	4,331	عدد	ارتفاع
4.	عدد حالات التي تمت فها الرجعة بعد الطلاق.	229	298	عدد	ارتفاع
5.	نسبة الطلاق إلى الزواج بعد خصم حالات الرجعة	16.2	19.4	نسبة	ارتفاع
6.	عدد استقبال الدعوى القضائية.	11,109	15,310	عدد	ارتفاع
7.	عدد استقبال الدعوى التنفيذية.	4,019	5,822	عدد	ارتفاع
8.	عدد الحج والوكالات.	38,929	60,917	عدد	ارتفاع
9.	عدد الاتفاقيات التنفيذية للحد من النزاعات الأسرية.	465	725	عدد	ارتفاع

جدول رقم (37): مؤشرات سلطة الأراضي للأعوام 2021/2020م.

م	اسم المؤشر	2020م	2021م	الوحدة	حالة المؤشر
1.	مساحات الأراضي المزال عنها التعدي.	125	268	دونم	ارتفاع
2.	الاخطارات التي تم توزيعها.	114	618	عدد	ارتفاع
3.	الجولات التفتيشية على الأرضي الحكومية.	666	2,931	عدد	ارتفاع
4.	تسوية العشوائيات (عدد الافراد الذين تم تسوية وضعهم)	11	188	عدد	ارتفاع
5.	العقود المبرمة لأملاك الحكومة.	18	75	عدد	ارتفاع
6.	عقود التسجيل لأراضي مواطنين في الطابو.	1,555	8,995	عدد	ارتفاع
7.	مستخرجات القيد والكشف عن ملكية المواطنين.	2,673	15,835	عدد	ارتفاع
8.	شهادات التسجيل الصادرة عن الطابو.	1,241	13,323	عدد	ارتفاع
9.	الخرائط المنجزة من المساحة.	123	944	عدد	ارتفاع
10.	جولات ميدانية للمساحة.	132	778	عدد	ارتفاع
11.	قضايا الأراضي المفتوحة في المحاكم من سلطة الأراضي.	238	1,377	عدد	ارتفاع
12.	عدد قرارات المحاكم الصادرة بخصوص الأراضي.	538	1,533	عدد	ارتفاع
13.	قرارات التخصيص الصادرة عن لجنة البنية التحتية.	23	22	عدد	انخفاض

دولة فلسطين

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الباب الثالث: الإطار العام للموازنة العامة للأعوام 2024/2022م

3.1. تمهيد.

3.2. الإطار الاقتصادي الكلي.

3.3. الإطار المالي متوسط المدى.

3.4. سيناريو إعداد الموازنة العامة.

3.5. السياسات المالية العامة.

3.6. أسقف الموازنة العامة 2022م.

3.7. الملخص المالي للموازنة 2022م.

الباب الثالث: الإطار العام للموازنة العامة 2022-2024م:

3.1 تمهيد:

يُعد الإطار العام للموازنة العامة إطاراً مرجعياً للدوائر الحكومية في إعداد مشـاريع موازناتها النهائية، حيث يشـتمل على الإطار الاقتصـادي الكلي الذي يوضـح الواقع الاقتصـادي من خلال المؤشـرات الاقتصـادية الرئيسـية، والإطار المالي متوسـط المدى والذي يعكس الوضـع المالي الحكومي الحالي والمتوقع، بالإضـافة إلى السـياسـات المالية العامة، وأخيراً السـقف الكلي للإنفاق العام موزع على الدوائر الحكومية، والذي يتضـمن الحدود القصـوى لإعداد موازنات نفقات الدوائر الحكومية في ضوء الأولويات الحكومية.

3.2 أولاً: الإطار الاقتصادي الكلي:

عانت فلسطين عموماً وقطاع غزة خصوصاً من أوضاع اقتصادية ومعيشية وإنسانية صعبة خلال العقود الأخيرة، حيث لا تزال التداعيات الجسـيمة لاسـتمرار تشـديد الحصـار الإسـرائيلي المفروض على قطاع غزة والاعتداءات المتكررة منذ منتصـف عام 2007م وحتى الآن، إضـافة إلى اسـتمرار الانقسـام الفلسـطيني الداخلي منذ ذلك الوقت، ويُضـاف إلى ما سبق جدت تداعيات وباء كوفيد 19 والحرب على قطاع غزة في النصف الأول من العام 2021م، مما عمّق من الأزمات الاقتصادية نتيجة لإعاقة العجلة الاقتصادية وإضعاف الإنتاجية.

انعكس الواقع السابق على المؤشرات الاقتصـادية الكلية، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي متأثراً بانخفاض الطلب الكلي والإنتاج خلال عام 2020م بنسـبة 11.5% مقارنة بالعام 2019، وكان التراجع بنسـبة 11.3% في الضـفة الغربية، وبنسبة 12.3% في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني، 2021)، وانخفضـت القيمة المضـافة للقطاع الصـناعي بنسـبة 12.7% مقارنة بالعام 2019، وكان التراجع بنسـبة 13.3% في الضـفة الغربية، وبنسـبة 8.1% في قطاع غزة، كما انخفضـت القيمة المضـافة للقطاع الزراعي بنسـبة 9.2%، وكان التراجع بنسـبة 8.3%، في الضـفة الغربية، وبنسـبة 11.1% في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني، 2021)، وعلى مسـتوى التجارة الخارجية لفلسطين فقد بلغ حجم الصـادرات السلعية 2.4 مليار دولار مقابل واردات بلغت 7.0 مليار دولار، وترتب على ذلك عجز في الميزان التجاري بلغ 4.6 مليار دولار خلال العام 2020م، وقد بلغ هذا العجز 3.7 مليار دولار في الضفة الغربية، و0.91 مليار في قطاع غزة.

وصل معدل البطالة في فلسطين إلى 27.2% في العام 2020م، حيث بلغ 16.8% في الضفة الغربية، و46.6% في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021) وقد أثر ذلك في زيادة معدل الفقر، إذ يعيش الآن 85% من سكان القطاع تحت خط الفقر. وتشير الإحصاءات أن 76.9% من الأسر في قطاع غزة تلقوا مساعدات نقدية أو غذائية في العام 2020م. (الجهاز المركزي للإحصـاء الفلسطيني، 2021). هذه الأوضـاع الصـعبة التي يُعاني منها القطاع تتطلب جهوداً مضـاعفة – على جميع المسـتويات – للتخفيف من حدة آثارها السـلبية الخطيرة ضـمن السـياسـات المالية المقررة للمرحلة المقبلة سواء على المستوى القريب أو البعيد.

3.3 ثانياً: الإطار المالي متوسط المدى:

بلغ إجمالي الإيرادات المقدرة 1.473 مليون شـيكل للعام 2021م، وقد تم فعلياً جباية 1.069 مليون شـيكل حتى نهاية شـهر سبتمبر، ويمثل ذلك المبلغ 96.8% من المقدر لنفس الفترة، وبمعدل شـهري 119 مليون شيكل، وعند هذا المعدل فإن إجمالي الإيرادات الفعلية المتوقع جبايتها خلال ما تبقى من العام 2021م تبلغ 356.3 مليون شيكل.

هذا وقد بلغ إجمالي الإيرادات النقدية خلال العام 2021 وحتى نهاية شـهر سـبتمبر 870 مليون شـيكل، وذلك بمعدل شـهري 96.6 مليون شيكل (مقارنة بـــ 79.5 مليون شيكل خلال عام 2020) بنسبة زيادة 21.1%، ويتوقع أن تبلغ الإيراد النقدية خلال الفترة المتبقية من العام 290 مليون شـيكل، وذلك عند نفس معدل الإيراد الشـهري، وقد بلغ إجمالي النفقات المقدرة 3.271 مليون شيكل للعام 2021م، وقد تم فعلياً إنفاق 1.466 مليون شيكل حتى نهاية شـهر سبتمبر، ويمثل ذلك المبلغ 59.7% من المقدر لنفس الفترة، وبمعدل شـهري 163 مليون شـيكل، وعند هذا المعدل فإن إجمالي النفقات الفعلية المتوقعة خلال ما تبقى من العام 2021م تبلغ 488.6 مليون شيكل.

كما بلغ إجمالي المدفوعات النقدية خلال العام 2021م حتى نهاية شـهر سـبتمبر 1.034 مليون شـيكل، وذلك بمعدل شـهري 115 مليون شيكل (مقارنة بـــ 94.8 مليون شيكل خلال العام 2020) بنسبة زيادة 21.3%، ويتوقع أن تبلغ المدفوعات النقدية خلال الفترة المتبقية من العام 345 مليون شيكل، وذلك عند نفس معدل المدفوعات الشهرية.

بناءً على نتائج تحليل الوضـع المالي والنقدي الحالي، واسـتناداً للإيرادات والنفقات المقدرة للدوائر الحكومية، فإن إجمالي الإيرادات للعام القادم تقدر بـــ 5.350 مليون شيكل، منها 1.468 إيرادات محلية، وإجمالي النفقات لنفس العام تقدر بـ 7.206 مليون شـيكل، منها 3.385 بتمويل حكومي – غزة، أي أن إجمالي عجز الموازنة المتوقع يبلغ 1.856 مليون شيكل.

مع الإشارة أن مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2022م يتضـمن مشـاريع تطويرية ممولة خارجياً بمبلغ 2.976 مليون شيكل، وفقاً لما ورد ضمن مشاريع موازنات الدوائر الحكومية.

3.4 ثالثاً: سيناريو إعداد الموازنة العامة:

اسـتناداً إلى نتائج تحليل واقع الاقتصـاد الكلي والوضـع المالي الحالي والمتوقع، والذي لم يشـهد تغييراً جوهرياً عن الفترة الماضية، ومع الأخذ في الاعتبار الأولويات الحكومية، فإن السيناريو الأساس المتمثل في استمرار الوضـع على ما هو عليه في حركة المعابر، واسـتمرار الحصـار المفروض على القطاع، والآثار الاقتصـادية المترتبة على وباء كورونا، والملخصـة نتائجه بضـعف فرصـة حدوث نمو ملموس في الناتج المحلي الإجمالي أو تغيير جوهري في المؤشـرات الاقتصادية الكلية خليل العام 2022م مقارنة بعام 2021م، هو الأساس الذي تم الاستناد عليه في إعداد الموازنة العامة لعام 2022م.

3.5 رابعاً: السياسات المالية العامة:

1. سياسات الإيرادات:

تهدف سـياسـات الإيرادات للحكومة في العام القادم إلى تحقيق اسـتقرار مالي وتخفيض العجز في الموازنة العامة على محورين، هما:

1.1. تعزيز الإيرادات المحلية.

1.1.1. توسيع قاعدة المكلفين أفقياً، مع التركيز على تحصيل الضريبة من الشركات والمؤسسات الكبرى.

1.1.2. تحسين آليات تحصيل الضرائب، بما يساهم في الحد من التهرب الضريبي.

1.1.3. رفع مستوى الوعي الضريبي، وتحفيز مبدأ الشراء بالفواتير الضريبية لدى المواطنين.

1.1.4. تعزيز الإيرادات المتحققة من تجارة التبغ والمحروقات والتجارة الخارجية.

1.2. تدعيم التمويل الخارجي.

1.2.1. تفعيل دوائر المشاريع والتعاون الدولي في المؤسسات الحكومية.

1.2.2. زيادة التنسيق مع مؤسسات المجتمع المحلي والدولي، وتوجيه التمويل الخارجي نحو المشاريع ذات الأولوية للحكومة.

2. سياسات الإنفاق:

فيما يلي المحاور التي ترتكز عليها سياسات الإنفاق العام للحكومة في العام القادم بهدف الوصول إلى إدارة سليمة للمالية العامة، وتحقيق إنعاش اقتصادي، وتدعيم نظم الحماية الاجتماعية المختلفة، وتطوير قطاع البنية التحتية.

2.1. إصلاح المالية العامة.

2.1.1. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق للعام 2022، وسيتم ذلك من خلال الآتي:

2.1.1.1. ضبط فاتورة الرواتب والأجور.

- تغطية العجز في الوظائف العمومية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتوفرة.
- الاستمرار في تسهيل الصرف من مستحقات الموظفين وقصرها لبعض الظروف والحالات الخاصة.
- الحفاظ على نسبة صرف دفعة الراتب لا تقل عن الحد الأدنى 55% من إجمالي الراتب.

2.1.1.2. وضع آليات فعالة تساهم في ترشيد الصرف على صيانة ووقود المركبات الحكومية.

2.1.1.3. رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي من خلال سياسات تنسجم واستراتيجية إشراط الدوائر الحكومية ذات الاختصاص.

2.1.1.4. ضبط وتطوير عمليات إصدار الأوامر والحوالات المالية، وإقفالها، وتسديد الالتزامات المستحقة.

2.1.2. تعزيز التوجه نحو تخفيض الإنفاق الحكومي مع الحفاظ على سياسة تجويد الخدمات.

2.1.3. تعزيز إجراءات متابعة وتقييم أداء المشاريع والمبادرات الحكومية.

2.1.4. الاستمرار في مشروع التحول لتطبيق أسلوب موازنة البرامج والأداء، وتطوير إجراءاتها.

2.2. تنمية النشاط الاقتصادي

2.2.1. استمرار الدفع بمشروعات تتيح فرص جديدة أمام القطاع الخاص وزيادة معدلات التشغيل.

2.2.2. التخفيف من العبء الضريبي على صغار المكلفين ومنح الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الجدد بما يحقق نوع من الإنعاش الاقتصادي، مع العمل على دعم وتشجيع الاستثمار.

2.2.3. دعم وتمويل المشاريع الصغيرة، وتحديداً المشاريع الإنتاجية، وتبني الأفكار الإبداعية والحاضنات الريادية.

2.2.4. تشجيع الإنتاج المحلي وحمايته عبر سياسات دعم المنتج المحلي والإعفاءات.

2.2.5. تعزيز استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي بإيجاد أسواق خارجية للمنتج المحلي من القطاع الزراعي والصناعي، وتشجيع سياسات التصدير بشكل عام، بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة داخلياً وخارجياً.

2.2.6. دعم الإنتاج الزراعي وتعزيزه بالمتخصصين من ذوي الاحتياجات النادرة، ودعم الصناعات التي تعتمد على مواد خام زراعية.

2.3. دعم نظم التنمية والحماية الاجتماعية

2.3.1. تعزيز التمويل الحكومي لبرامج التنمية والحماية الاجتماعية، ودعم المشاريع والمبادرات ذات العلاقة.

2.3.2. تعزيز استراتيجية جلب التمويل الخارجي لبرامج التنمية والحماية الاجتماعية.

2.4. تطوير قطاع الإنشاءات والبنية التحتية والحكم المحلي

2.4.1. التركيز على إسكان ذوي الدخل المحدود، وإعادة إعمار الوحدات السكنية المتضررة نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

2.4.2. الاهتمام بالتنظيم والتخطيط العمراني، بما يلبي احتياجات التنمية الحضرية.

2.4.3. تنمية المصادر المائية وحمايتها بشكل مستدام وضمان توفير بيئة نظيفة وآمنة للمواطنين.

2.4.4. الارتقاء بحركة النقل لتواكب المعايير الفنية والبيئية الدولية، وتحقيق السلامة المرورية.

2.4.5. تعزيز سياسات ترشيد استهلاك الطاقة وتخفيض تكلفة الطاقة البديلة.

3.6 خامساً: أسقف الموازنة العامة لعام 2022م:

تم إعداد الأسقف استناداً لنتائج تحليل مشاريع الموازنات الأولية المقدمة من الدوائر الحكومية، والبيانات الفعلية المتوفرة لدى الإدارة العامة للموازنة العامة، المتمثلة في بيانات الموازنة العامة المعتمدة للعام 2021م، والمخصصات المعتمدة للصرف والإنفاق الفعلي منها حتى تاريخه، وكذلك نسب الزيادة المتوقعة للرواتب والأجور وما في حكمها، كما تم الأخذ بالاعتبار تغطية مخصصات المشاريع الفاعلة من المعتمدة سابقاً وغير المصروفة.

3.7 الملخص المالي للموازنة 2022 م:

- **الايرادات**

جدول رقم (38): ملخص الايرادات المتوقعة للعام 2022م.

م	البند (الإيرادات)	المبلغ /مليون شيكل
1.	الإيرادات الضريبية	1,018
2.	الإيرادات غير الضريبية	494
3.	المنح والهبات	3,821
	اجمالي الايرادات	5,333

- **النفقات**

جدول رقم (39): ملخص النفقات المتوقعة للعام 2022م.

م	البند (نفقات الأنشطة الجارية)	المبلغ/مليون شيكل
1.	رواتب وأجور	2,176
2.	نفقات تشغيليه	971
3.	نفقات تحويلية	997
4.	نفقات رأسمالية	63
5.	المشاريع التطويرية	3,013
	المجموع	7,220
	قيمة العجز	1,887

الباب الرابع: الخطط التشغيلية للدوائر الحكومية للعام 2022م.

دولة فلسطين

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الباب الرابع: الخطط التشغيلية للدوائر الحكومية

للعام2022م

(ملحقCD)